

T.C.  
İSTANBUL SABAHATTİN ZAİM ÜNİVERSİTESİ  
LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ  
İSLAM İKTİSADI VE HUKUKU ANABİLİM DALI  
İSLAM İKTİSADI VE HUKUKU BİLİM DALI

FİLİSTİN'DEKİ İSLÂMÎ BANKALARDA ŞER'Î  
DENETİMİN ETKİNLİĞİNİ İYİLEŞTİRMEDE  
FİNANSAL TEKNOLOJİNİN KULLANIMI

YÜKSEK LİSANS TEZİ

Tariq Ismail Yousuf ALSAYED AHMAD

Tez Danışmanı

Dr. Öğr. Üyesi Abdalrahman M. I. MIGDAD

İstanbul

Ocak - 2024

الجمهورية التركية

جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

معهد الدراسات العليا

قسم الاقتصاد الإسلامي والقانون

توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية  
لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية

رسالة ماجستير

طارق إسماعيل يوسف السيد أحمد

مشرف الرسالة

د. عبد الرحمن مقداد

إسطنبول

يناير - 2024

## TEZ ONAY SAYFASI

### Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürlüğüne,

Bu çalışma, jürimiz tarafından İslam İktisadı ve Hukuku Anabilim Dalı, İslam İktisadı ve Hukuku (Arapça) Bilim Dalında YÜKSEK LİSANS TEZİ olarak kabul edilmiştir.

Danışmanı Dr. Öğr. Üyesi Abdalrahman M I MIGDAD

Üy Dr. Öğr. Üyesi Abdelkader CHACHI

Üye Doç. Dr. Ahmad Fayez Ahmad HERSH

Onay

Yukarıdaki imzaların, adı geçen öğretim üyelerine ait olduğunu onaylıyorum.

.....  
Prof. Dr. Erhan İÇENER  
Enstitü Müdürü

## BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

Yüksek lisans tezi olarak hazırladığım "Filistin'deki İslâmî Bankalarda Şer'î Denetimin Etkinliğini İyileştirmede Finansal Teknolojinin Kullanımı" adlı çalışmanın öneri aşamasından sonuçlandığı aşamaya kadar geçen süreçte bilimsel etiğe ve akademik kurallara özenle uyduğumu, tez içindeki tüm bilgileri bilimsel ahlak ve gelenek çerçevesinde elde ettiğimi, tez yazım kurallarına uygun olarak hazırladığımı, 'bu çalışmamda doğrudan veya dolaylı olarak yaptığım her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu beyan ederim.

**Tariq Ismail Yousuf ALSAYED AHMAD**

### تعهد بالالتزام بالقواعد العلمية الأخلاقية

لقد التزمتُ خلال الفترة من مرحلة اقتراح الرسالة باسم "توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية"، وحتى نهاية إعدادي لهذه الرسالة، بالقواعد الأخلاقية العلمية، وأُقرُّ بأنني قد قمت بإعداد جميع المعلومات في الرسالة ووفقاً لقواعد كتابة الرسالة التي حصلت عليها في إطار الأخلاقيات العلمية والتقاليد، وأنَّ جميع الاقتباسات التي استخدمتها في رسالتي مباشرة أو بطريقة غير مباشرة هي كما وثَّقْتُها، وكما أثبَّتُها في قائمة المراجع.

طارق إسماعيل يوسف السيد أحمد

## شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، الحمد لله في الأولى والآخرة، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، له الحمد على نعمة التوفيق للعيش في ظلال الإسلام، اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على من أنزل عليه الفرقان ليكون للعالمين نذيراً، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير العظيم إلى الدكتور الفاضل عبد الرحمن مقداد المشرف على هذه الأطروحة، بما قدمه من وافر جهده العظيم والمتميز بملاحظاته وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر البالغ في تذليل الصعوبات التي واجهتني وإنارة الطريق أمامي، فتمكنت من إخراج هذه الأطروحة إلى النور...

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والمحبة والإجلال إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على ما قدموا لي من ملاحظات قيمة أثرت الأطروحة وزادت من قوتها العلمية... وكل امتناني وشكري إلى جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم ومعهد الدراسات العليا وعميد قسم الاقتصاد الإسلامي والقانون وموظفي مكتبة الجامعة على ما قدموه من مساعدة وتعاون...

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي النصح والإرشاد، فلكم مني الحب والتقدير والاحترام...

أما صاحبة المعروف، أرضنا القديسة، شكراً يا أجلّ هدف وأسمى مراد، وإني لأدرك هول الحرب وما فعلت بالأهل، وأستميح الفرح عذراً فلا متسع له، إنما سنظل نشحذ كل سلاح معنا بالعلم وغيره، حتى إذا أشهرناه قطع وآلم، وإني يا بلادي عائداً، وبكفّي اليمنى جزيل فخاري...

طارق إسماعيل يوسف السيد أحمد

## الإهداء

إلى من كد وتعب لينعم أبناؤه، ويرى فيهم حلماً يتحقق، إلى من لم يألوا جهداً في تقديم الغالي  
والرخيص من أجل بناء مستقبل أبنائه، إلى حبيبي الغالي والدي حفظه الله...  
إلى قدوتي ومصدر إلهامي المضحية والصابرة... إلى ست الحبايب أُمِّي حفظها الله...  
إلى كل من قدم لي جهداً ولو كان بسيطاً... أخي وأخواتي وأصدقائي الغالين على قلبي...  
إلى كل مهتم بالاقتصاد والمصارف الإسلامية...  
إلى كل محب للعلم وأهله...  
إلى كل المصارف الإسلامية الفلسطينية...  
إلى البلاد الوحيدة التي تستحق السعي لأجل جداول دمها المهباق... حبيبي فلسطين...  
إليك هذا الجهد والتعب... إليك هذا العمل فاقبله...  
واقبلي منا وعودنا الصادقة بالصمود حتى نهايتنا إن كانت فيها بدايتك...  
أقسمنا بألا نسامح يوماً لا على الدم.. ولا على الحرية.. ولا على ألم جرح الفقدان...  
اقبلينا جنوداً ساعين إلى تاج حرّيتك، كي نقلدك إياه، وتصبحين بذلك ملكة الحرية ومالكتها.  
أهدي لكم هذه الرسالة العلمية...

طارق إسماعيل يوسف السيد أحمد

## ÖZET

# FİLİSTİN'DEKİ İSLÂMÎ BANKALARDA ŞER'Î DENETİMİN ETKİNLİĞİNİ İYİLEŞTİRMEDE FİNANSAL TEKNOLOJİNİN KULLANIMI

Tariq Ismail Yousuf ALSAYED AHMAD

Yüksek Lisans, İslam İktisadı ve Hukuku

Tez Danışmanı: Dr. Öğr. Üyesi Abdalrahman MIGDAD

Ocak, 2024 - 110 Sayfa

Bu çalışma, Filistin İslami bankalarında Şeriat denetiminin etkinliğini artırmada finansal teknolojinin kullanılmasının rolünü belirlemeyi amaçlamaktadır.

İlgili çalışmalara bakılarak konu anlatılarak tümevarım yaklaşımı izlenecek olan çalışmada istatistiksel işlemlerden yararlanılarak hazırlanan soru formu SPSS programı aracılığıyla analiz edilerek analitik yaklaşım kullanılmıştır.

Çalışma, Filistin İslami bankalarında finansal teknolojinin kullanılmasının olumlu bir rolü olduğu, finansal teknolojinin Filistin İslami bankalarında Şeriat denetiminin etkinliğini artırmada olumlu bir rolü olduğu ve finansal teknolojinin Filistin İslami bankalarında Şeriat denetiminin etkinliğini artırdığı sonucuna varmıştır. Filistin İslami bankaları

Çalışma, şeriat denetiminde finansal teknolojinin kullanımını konusunda şeriat ve şeriat denetim kuruluşlarındaki çalışanların eğitilmesini ve banka işlemlerinin şeriat boyutunda denetlenmesine yönelik yeni mekanizmaların geliştirilmesini tavsiye etti.

**Anahtar Kelimeler:** İslam Ekonomisi, İslami Bankalar, Finansal Teknoloji, Şeriat Kurulları, Filistin.

## الملخص

### توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية

#### لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية

طارق إسماعيل يوسف السيد أحمد

رسالة ماجستير، الاقتصاد الإسلامي والقانون

مشرف الرسالة: د. عبد الرحمن مقداد

يناير ، 2024 - 110 صفحات

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية، والتعرف على مدى إمكانية استفادة الرقابة الشرعية من التكنولوجيا المالية، وبيان مدى التزام الأنظمة الرقمية في المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية.

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي بالاطلاع على الدراسات ذات الصلة، كما استخدمت المنهج التحليلي بتحليل الاستبيان المعدّ من خلال استخدام المعالجات الإحصائية، عن طريق برنامج SPSS.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك دورًا إيجابيًا لتوظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وكذلك وجود دور إيجابي للتكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وبينت أن التكنولوجيا المالية تزيد من كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بتدريب العاملين في الهيئات الشرعية والتدقيق الشرعي على توظيفات التكنولوجيا المالية في عمليات التدقيق الشرعي، واستحداث آليات جديدة في تدقيق المعاملات البنكية في البعد الشرعي.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الإسلامي، المصارف الإسلامية، التكنولوجيا المالية، الهيئات الشرعية، فلسطين.

## **ABSTRACT**

# **EMPLOYING FINANCIAL TECHNOLOGY IN IMPROVING THE EFFICIENCY OF SHARIA SUPERVISION IN PALESTINIAN ISLAMIC BANKS**

Tariq Ismail Yousuf ALSAYED AHMAD

Master Thesis, Islamic Economics and Law

Thesis Supervisor: Asst. Prof. Dr. Abdalrahman M I MIGDAD

January, 2024 – 110 Pages

This study aims to identify the role of employing financial technology in improving the efficiency of Sharia supervision in Palestinian Islamic banks.

The study will follow the inductive approach by describing the subject by looking at the relevant studies. It also used the analytical approach by analyzing the questionnaire prepared through the use of statistical treatments, through the SPSS program.

The study concluded that there is a positive role for employing financial technology in Palestinian Islamic banks, that there is a positive role for financial technology in raising the efficiency of Sharia supervision in Palestinian Islamic banks and showed that financial technology increases the efficiency of Sharia supervision in Palestinian Islamic banks.

The study recommended training employees in Sharia and Sharia auditing bodies on the use of financial technology in Sharia auditing, and the development of new mechanisms for auditing bank transactions in the Sharia dimension.

**Keywords:** Islamic Economics, Islamic Banks, Financial Technology, Sharia Boards, Palestine.

## فهرس المحتويات

i	TEZ ONAY SAYFASI
ii	BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ
iii	شكر وتقدير
iv	الإهداء
v	ÖZET
vi	الملخص
vii	ABSTRACT
viii	فهرس المحتويات
xi	فهرس الجداول
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
3	فرضيات الدراسة
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة وأسباب اختيار موضوع الدراسة
4	منهجية الدراسة
4	الدراسات السابقة
10	إضافة الدراسة
10	تقسيمات الدراسة
12	الفصل الأول
12	مدخل إلى التكنولوجيا المالية والرقابة الشرعية
1.1	ماهية التكنولوجيا المالية وأهميتها وأهدافها ومجالاتها وتقنيات العمل في الصيرفة الإسلامية
12	الإسلامية
1.1.1	1.1.1 مفهوم التكنولوجيا المالية وواقع شركات التكنولوجيا المالية في العالم
14	2.1.1 أهمية التكنولوجيا المالية وأهدافها

15	3.1.1 مجالات التكنولوجيا المالية وقطاعاتها.....
16	4.1.1 تقنيات العمل في الصناعة المصرفية الإسلامية.....
18	2.1 الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.....
18	1.2.1 ماهية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.....
22	2.2.1 أهداف الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.....
23	3.2.1 واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في فلسطين.....
26	<b>الفصل الثاني</b> .....
26	واقع التكنولوجيا المالية بأقسام الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.....
26	العاملة في فلسطين.....
26	1.2 الصيرفة الإسلامية في فلسطين وتطورها ومؤسساتها.....
34	2.2 العلاقة ما بين التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية.....
	3.2 أهمية التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية
36	الفلسطينية.....
37	4.2 التكنولوجيا المالية الرقابية المصارف الإسلامية في فلسطين.....
37	1.4.2 تطبيقات التكنولوجيا المالية في مجال الرقابة الشرعية.....
37	2.4.2 تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية في مجال الرقابة الشرعية.....
39	<b>الفصل الثالث</b> .....
	الدراسة الميدانية لتوظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية وكفاءة
39	الرقابة الشرعية فيها والتحديات التي تواجهها.....
40	1.3 منهجية الدراسة.....
40	2.3 وصف استمارة الاستبيان.....
43	3.3 محاور الاستبانة:.....
50	4.3 تحليل البيانات الأساسية للمبحوثين.....
56	5.3 تحليل الفقرات للاستبيان.....
69	6.3 اختبار الفرضيات.....

76	..... الخاتمة
76	..... النتائج:
78	..... التوصيات:
80	..... المصادر والمراجع
86	..... ملحق (1)
97	..... ملحق (2)
98	..... السيرة الذاتية



## فهرس الجداول

- الجدول (3-1): يبين متوسط مرجح لمقياس ليكارت الخماسي ..... 41
- الجدول (3-2): يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول "توظيف التكنولوجيا" مع درجة المحور الكلية ..... 43
- الجدول (3-3): يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني "دور التكنولوجيا المالية" والدرجة الكلية للمحور ..... 44
- الجدول (3-4): يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني "تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية" مع درجة المحور الكلية ..... 46
- الجدول (3-5): يبين معامل ارتباط بين درجة كل محور من المحاور للاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ..... 48
- الجدول (3-6): يوضح معامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات) لمحاور الدراسة ..... 49
- الجدول (7-3): يبين توزيع عينة الدراسة بحسب العمر ..... 51
- الجدول (8-3): يظهر توزيع عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة ..... 52
- الجدول (9-3): يبين توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي ..... 53
- الجدول (10-3): يوضح توزيع العينة حسب تخصص المستجوب العلمي ..... 54
- الجدول (11-3): يبين توزيع عينة الدراسة بحسب طبيعة العمل ..... 55
- الجدول (12-3): يبين توزيع عينة الدراسة بحسب مكان العمل ..... 56
- الجدول (13-3): يوضح الإحصاءات الوصفية لفقرات محور توظيف التكنولوجيا المالية. 57
- الجدول (14-3): يوضح الإحصاءات الوصفية لفقرات محور دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية ..... 61
- الجدول (15-3): يوضح الإحصاءات الوصفية لفقرات محور تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية ..... 65
- الجدول (16-3): يبين اختبار تي للفرضية الأولى ..... 70
- الجدول (17-3): يبين اختبار تي للفرضية الثانية ..... 70
- الجدول (18-3): يبين اختبار تي للفرضية الثالثة ..... 71

## المقدمة

لقد فرضت التكنولوجيا المالية نفسها على كافة البنوك بما فيها البنوك الإسلامية. على الرغم من حداثة التجربة المصرفية الإسلامية مقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك التقليدية، إلا أنها تمكنت من تحقيق نجاحات واضحة، ويظهر ذلك من خلال تزايد عدد المصارف الإسلامية واتساع انتشارها الجغرافي، ومع هذا الانتشار الواسع للمصارف الإسلامية إضافة إلى تطوير أنواع خدماتها المختلفة، ظهر الاهتمام بالتكنولوجيا المالية ومواكبتها، حيث تعد أحد أهم المفاتيح لتطوير عمل المصارف الإسلامية وتحسين قدرتها على التنافس.

وقد حرصت المصارف الإسلامية على اتباع ضوابط رقابية شرعية، فالرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية تتعاطم أهميتها مع تنوع عملياتها المصرفية. إنّ فهم العمليات المصرفية الرقمية من قبل الرقابة الشرعية وإدراك أبعادها والنتائج المترتبة عليها أمر تترتب عليه أبعاد عدة، من حيث تمرير العمليات المصرفية الرقمية بالدقة والسرعة المطلوبة، خاصة إذا علمنا أن الأعمال المصرفية تتطلب سرعة الإنجاز، كما أن فهم هذه العمليات له تأثير مباشر على توقيت إجراءات الرقابة الشرعية، وهو ما يشكل فكرة واضحة يمكن البناء عليها، ويمكن وضع خطة مراقبة مبنية على معلومات تغطي جميع أنشطة البنك الإسلامي وتطوعاته لأنشطة مستقبلية فعالة، خاصة وأن النظام الرقمي في البنوك الإسلامية أصبح ضروريا لتصنيف عملاء البنك وتقسيمهم إلى فئات، مما يتيح تصميم المنتجات المصرفية الرقمية التي تناسب كل شريحة.

وبالتالي فإن تنافس المصارف الإسلامية في ظل التقدم التكنولوجي يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية المتقدمة للمعلومات في تصميم الخدمات المصرفية الرقمية وتقديمها. وهذا سببه من وجهة نظر الباحث بأن الأنظمة والتطبيقات في المصارف الإسلامية لها دور في محاكاة البنوك التجارية، وتحقيق التطور في أعمال الصيرفة الإسلامية، وبناء على ذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية.

## مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

حققت المصارف الإسلامية تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، وارتبط هذا التطور بالعديد من العوائق والتحديات التي جعلت المصارف الإسلامية تواجه منافساً آخر هي شركات التكنولوجيا المالية الناشئة التي دخلت الساحة المصرفية، وبالتالي بدأت شركات التكنولوجيا المالية تقدم مختلف الخدمات المالية الرقمية وهذا الأمر جعل المصارف الإسلامية في العالم عامة، وفي فلسطين خاصة أمام تحديات مختلفة، فقد واجهت المصارف الإسلامية تحديات منها تطبيق النظم التكنولوجية وتدريب الموظفين وتأقلم متعاملي البنك معها وغير ذلك.

كما توجد عقبات تواجه إجراءات الرقابة الشرعية المتبعة في المصارف الإسلامية، وما يرافقها من صعوبات تتمثل في هدر الوقت والجهد عند ممارسة الأعمال المختصة بها، من إعداد وتخطيط وتنظيم وتنفيذ وإظهار المخرجات والنتائج، حيث تفتقر الرقابة الشرعية إلى المرجعية التقنية المتطورة؛ بسبب حداثة المهنة نسبياً، كما لا توجد أبحاث كثيرة حسب علم الباحث قد تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين وهما التكنولوجيا المالية والرقابة الشرعية.

### أسئلة الرسالة:

السؤال الرئيس:

ما دور توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية؟

تتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

- 1) كيف توظف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية؟
- 2) ما إمكانية استفادة الرقابة الشرعية من التكنولوجيا المالية؟
- 3) ما مدى التزام الأنظمة الرقمية في المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية؟
- 4) ما التحديات التي تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية؟

## فرضيات الدراسة

- 1) يتم توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل فعال.
- 2) تزيد التكنولوجيا المالية من كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- 3) ثمة تحديات تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- أ. التعرف على دور توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- ب. بيان التحديات التي تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- ج. التعرف على مدى إمكانية استفادة الرقابة الشرعية من التكنولوجيا المالية.
- د. التعرف على مدى التزام الأنظمة الرقمية في المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية.

## أهمية الدراسة وأسباب اختيار موضوع الدراسة

تتمثل الأهمية في طرح هذا الموضوع فيما يأتي:

بالنسبة للباحث: هذا البحث يعدّ من اهتماماته خاصة أنه يعمل في مجال العمل المصرفي عامة وفي مجال الرقابة والتدقيق الشرعي خاصة، حيث يطمح بتطوير آليات عمل الرقابة الشرعية استناداً إلى التكنولوجيا.

بالنسبة للبحث العلمي: إضافة مراجع جديدة للموضوع، والعمل على سد فجوة بحثية متعلقة بتوظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية.

بالنسبة للمصارف الإسلامية الفلسطينية يعد موضوعاً مهماً حيث أصبح مستقبل المصارف الإسلامية مرهون بجهوزيتها لتبني مستجدات وتقنيات التكنولوجيا المالية الرقمية، والعمل على حل الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا.

### منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهجية النوعية والكمية، وذلك من خلال:

**المنهج الاستقرائي:** وذلك بدراسة دور توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية، بالاطلاع على الدراسات النظرية للموضوع.

**المنهج التحليلي:** بتصميم استبانة شاملة لدور توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية، ومن ثم إعطاء الحلول والتوصيات بناءً على نتائج الدراسة. كما سيتم تحليل الاستبيان من خلال استخدام المعالجات الإحصائية، عن طريق برنامج SPSS.

### الدراسات السابقة

**1- دراسة: بوخاري (2022)، "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية عرض لتجارب دول رائدة".<sup>(1)</sup>**

تناولت هذه الدراسة موضوع التكنولوجيا المالية ودورها في أداء البنوك الإسلامية وتطويره. وسلطت الدراسة المبنية على المنهج الوصفي الضوء على ماهية التكنولوجيا المالية وكيف استفادت البنوك الإسلامية أو يمكن أن تستفيد منها لتحسين أدائها، مع تسليط الضوء على الصعوبات التي قد تواجهها هذه البنوك في تحقيق هدفها المنشود. ويتم ذلك من خلال تجارب الدول الرائدة في هذا المجال (ماليزيا، السعودية، الكويت، وغيرها). وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات، من بينها أن التكنولوجيا المالية تساهم بشكل فاعل في التنمية المستدامة لصناعة التمويل الإسلامي من خلال حلول وأدوات مالية جديدة ومنتجات مبتكرة التي

---

(1) فاطمة بوخاري. "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية عرض لتجارب دول رائدة"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، الجزائر، المجلد 8، العدد 8، 2022.

توجدتها. كما تساعد التكنولوجيا بالتقليل من مخاطر التمويل وتحقيق الشمول المالي في الدول محل دراسة الباحث، وغيرها.

## 2- دراسة: حيمر وشارف (2022)، "دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية - التجربة الماليزية أمودجاً"<sup>(2)</sup>

هدفت الدراسة هذه إلى بيان دور التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية وتطويرها، مع دراسة تجربة البنوك الإسلامية الماليزية باعتمادها لهذه التكنولوجيا، كواحدة من أهم الدول الإسلامية التي واجهت العديد من التحديات والعقبات أمام ابتكار منتجات وخدمات مالية إسلامية جديدة، ومحاولة الاستفادة من التطورات السريعة للتكنولوجيا المالية بطرق مختلفة فضلاً عن مواجهة منافسة كبيرة من قبل البنوك التجارية وحتى الشركات الناشئة العاملة في نفس المجال، وخلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات والاقتراحات، أهمها أن التكنولوجيا المالية قد أسهمت بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، وكذلك ضرورة العمل على تعاون المصارف الإسلامية وعقد الشراكات مع الشركات الناشئة المختصة للارتقاء بهذه الصناعة.

## 3- دراسة: عبد الرضا وآخرون (2020)، "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"<sup>(3)</sup>.

هدفت هذه الدراسة في المقام الأول إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية كتجربة مالية حديثة في القطاع المصرفي ودورها بتمكين القطاع هذا من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عبر تمكين مختلف شرائح المجتمع من الحصول على الخدمات الإلكترونية والاستفادة منها لتلبية احتياجاتهم. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بدراسة الجوانب المختلفة للتكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة واختبار فرضية البحث من خلال إنشاء استبانة. وتكمن

---

(2) ليندة حيمر ونور الدين شارف، "دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية - التجربة الماليزية أمودجاً"، "مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2022.

(3) مصطفى عبد الرضا وآخرون، "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، "مجلة جامعة جبهان"، جامعة جبهان، العراق، المجلد 2، العدد 7، 2020.

مشكلة البحث بتوضيح دور التكنولوجيا المالية في تحقيق عمليات التنمية المستدامة، وعلى أساس ذلك تم قبول الفرضية البديلة. وخلص البحث إلى أن هناك دوراً كبيراً للتكنولوجيا المالية في تحقيق مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما توصل البحث إلى عدد من التوصيات أهمها أن استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية ومميزاتها بتقديم الخدمات المصرفية يسهم بشكل كبير بتنمية اقتصادية استدامة.

#### 4- دراسة: كروش وآخرون (2020)، "مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية".<sup>(4)</sup>

هدفت الدراسة هذه إلى تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ضوء تطور الابتكارات التكنولوجية المالية وانعكاساتها على مستقبل الخدمات المالية الإسلامية، وقد سلطت الدراسة الضوء على تطورات هذا القطاع، واستكشاف نماذج الأعمال، ومنتجات وخدمات تكنولوجية مالية، فضلاً عن إلقاء الضوء على العلاقات المتبادلة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية. وجدت الدراسة أن التكنولوجيا المالية تفتح آفاقاً جديدة لمستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، بحيث يمكن لـ blockchain، على سبيل المثال، مساعدة البنوك الإسلامية على العمل بطريقة أكثر أماناً. كما أن تطورات التكنولوجيا المالية تفرض على البنوك الإسلامية، خبق توازن بين تجنب المخاطر والاتجاه العالمي نحو الابتكار التكنولوجي.

#### 5- دراسة: الكسواني (2018)، "توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي".<sup>(5)</sup>

هدفت الورقة إلى تسليط الضوء على أثر التكنولوجيا في زيادة كفاءة وفعالية التدقيق الشرعي في ظل التطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات في سائر المجالات والقطاعات، حيث توضح الكيفية التي ترتفع بها كفاءة منظومة العمل المصرفي الإسلامي، وأنشطة التدقيق الشرعي في

---

(4) نور الدين كروش وآخرون، "مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية"، جامعة الجزائر، "مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة"، الجزائر، المجلد 4، العدد 4، 2020.

(5) محمد الكسواني، "توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي" (مؤتمر شورى السابع للتدقيق الشرعي، عمان، 2018).

المصارف والمؤسسات الإسلامية من خلال تطبيق الأنظمة التقنية، حيث خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها حث أصحاب المصارف الإسلامية على تصميم وتطوير تطبيقات وأنظمة خاصة بالتدقيق الشرعي الإلكتروني.

#### 6- الشنطي (2015)، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن".<sup>(6)</sup>

هدفت الدراسة هذه إلى بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات برفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وذلك بدراسة مجموعة من الأهداف التي تحقق هدف الدراسة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة ومن ثم توزيعها على عينة من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وعددها أربعة مصارف. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات من أهمها: توفير دليل عمل ووصف وظيفي للعاملين في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والتي تؤدي إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية وخاصة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

#### 7- دراسة: الأسرج (2014)، "دور التكنولوجيا في تطوير المصرفية الإسلامية"<sup>(7)</sup>

هدفت الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا في تطور المصرفية الإسلامية حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت إلى عدد من النتائج منها: أن تنافسية البنوك الإسلامية في مواجهة التقدم التكنولوجي يتطلب عدة أسس أهمها أنها مستوحاة من احتياجات وتوقعات العملاء كأساس لتصميم جميع خدمات البنك ووظائفه وأنظمتها، وجعل الجودة أولوية قصوى لإدارة البنك، والحفاظ على ثقافة الجودة وتطويرها بين جميع موظفي البنك، واختبار الموظفين وتدريبهم وتحفيزهم لتقديم أداء متميز يعتمد على الابتكارات المصرفية والتسويقية.

(6) أيمن الشنطي وآخرون، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن"، جامعات دول مجلس التعاون، أقسام المحاسبة، اللجنة الدائمة، "المجلة العربية للمحاسبة"، الأردن، المجلد 18، العدد 1، 2015.

(7) حسين الأسرج، "دور التكنولوجيا في تطوير المصرفية الإسلامية"، (لبنان، دراسة منشورة بالمشورة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، 2014).

## 8- دراسة: العناتي (2013)، "أثر التكنولوجيا الالكترونية على فاعلية موازنات المصارف الإسلامية الأردنية".<sup>(8)</sup>

يهدف هذا البحث إلى توضيح تأثير التكنولوجيا الإلكترونية على فاعلية الموازنات التخطيطية للبنوك الإسلامية الأردنية، ودراسة دور تخطيط الموازنات بالتعامل بإدارة البنوك الإسلامية الأردنية، إضافة إلى البحث بمدى توفر خصائص معلومات محاسبية ليكون لها فائدة وجودة في ضوء التكنولوجيا الالكترونية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة بدأت بالتحليل الوصفي لبيانات مجتمع الدراسة التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية والاستبيانات لتقييم جودة المعلومات المحاسبية في البنوك الإسلامية محل الدراسة. وخلصت الدراسة إلى وجود آثار إيجابية تتجاوز سلبيات التكنولوجيا الإلكترونية على الموازنات التخطيطية للبنوك الإسلامية الأردنية، وتوفر ميزات معلومات محاسبية لتكون مفيدة بدرجة حسنة، أما فيما يتعلق بالجودة لتلك المعلومات فقد كانت درجتها ممتازة في ظل التكنولوجيا الالكترونية بالمقارنة مع أنظمة محاسبية تقليدية، في حين أن جودة أرقام موازنات تخطيطية في ضوء تكنولوجيا إلكترونية كانت جيدة.

### الدراسات الأجنبية

## 1- دراسة غباديان (2012)، "مدى تأثير اختيار العملاء للبنوك من خلال نوعية الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة".<sup>(9)</sup>

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير اختيار عملاء البنك بنوعية الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة، حيث تم استخدام عينة طبقية للدراسة. وخلص البحث إلى أن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تقدم عددا من المزايا التي تزيد من رضا العملاء بتحسين جودة الخدمات التي تقدمها البنوك، وأيضا توفر لهذه البنوك ميزة تنافسية أكبر في إجراء المعاملات المصرفية. وفي الوقت نفسه، تم تسليط الضوء أيضاً على بعض المخاطر المرتبطة بهذا النوع من الخدمات والتي

(8) رضوان العناتي، "أثر التكنولوجيا الالكترونية على فاعلية موازنات المصارف الإسلامية الأردنية"، الجامعة الأردنية، "مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، الأردن، 2013، المجلد 2، العدد 1.

(9) دراسة بعنوان: مدى تأثير اختيار العملاء للبنوك خلال نوعية الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة، R. A. Gbadeyan, O. O. Akinyosoye – Gbonda", (Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review) Vol. 1, No.6; February. (2012).

تعيق نجاح الخدمات المصرفية الإلكترونية، مثل المخاوف المتزايدة بشأن خصوصية وأمن معلومات العملاء.

## 2- دكست (2010)، "قبول الخدمات المصرفية الإلكترونية بين العملاء البالغين: تحقيق تجريبي في الهند".<sup>(10)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى قبول الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في الأسواق الهندية للبالغين، حيث يقيم 70٪ من سكانها في مناطق ريفية، بينما يقيم 30٪ يسكنون في مدن ومناطق حضرية في البلاد. وتستكشف الدراسة قبول الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من زاوية وجهة نظر العملاء الذين تزيد أعمارهم عن 35 عامًا، وكيف تنظر هذه الفئة من العملاء إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية. كما تسعى الدراسة إلى استجلاء العوامل التي تساهم في قبول العملاء لهذه الخدمات، على الرغم من القلق بشأن الأمن والخصوصية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من قلق هؤلاء العملاء بشأن الأمن والخصوصية، إلا أنهم على استعداد لاعتماد الخدمات المصرفية عبر الإنترنت واستخدامها إذا قدمت لهم البنوك التوجيه اللازم والمناسب.

## 3- شميم (2011)، "تبني البنوك التجارية في باكستان الخدمات المصرفية الإلكترونية والجاهزية الإلكترونية".<sup>(11)</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف على الثقافة السائدة وتوجهها نحو الصيرفة الإلكترونية، والمشكلات التي تواجه التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في باكستان، ودراسة ماهية الأسباب التي تعيق عملية التحول. واستخدمت الدراسة المنهجين النوعي والكمي لتحقيق أهدافها. وأظهرت الدراسة أنه على الرغم من أن البنوك الباكستانية قد بدأت في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية لتقديم خدماتها، إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تعيق استخدام هذه

---

(10) "قبول الخدمات المصرفية الإلكترونية بين العملاء البالغين: تحقيق تجريبي في الهند"، 2010.

Neha Dixit, Saroj K. Datta, Deemed University, Rajasthan, India. (2010).

(11) "تبني البنوك التجارية في باكستان الخدمات المصرفية الإلكترونية والجاهزية الإلكترونية"، 2011.

Salman Shamim, Kashif Sardar, Information Systems, Master Course code: IV9014. (2011).

الخدمات، حيث لا يزال معظم الناس يستخدمون النظام التقليدي لإجراء معاملاتهم المصرفية والوقوف في وجه هذه الخدمات. ولا زال بعض الناس يقفون بطوابير طويلة لعدة ساعات من إتمام هذه المعاملات. لعدة أسباب منها: عدم الثقة في الخدمات المصرفية الإلكترونية، ونقص التعليم والمعرفة الكافية لاستخدام أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة، ونقص الوعي فيما يتعلق بقضايا الأمن والخصوصية عند استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

### إضافة الدراسة

اهتمت الدراسات السابقة في تقييم التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية بشكل عام والوقوف على الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية، وتتميز هذه الدراسة أنها متخصصة بدراسة قطاع المصارف الإسلامية الفلسطينية، ومن ثم دراسة دور توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية على كفاءة الرقابة الشرعية. وتعددت أبحاث عربية ودراسات أجنبية بفترات متباعدة تم أغلبها في سنوات قليلة ماضية، مما يؤشر إلى اهتمام متزايد بموضوع إدخال التكنولوجيا إلى المصارف، ولكنها لم تتضمن دراسات متخصصة على دور توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية على كفاءة الرقابة الشرعية في فلسطين بحدود علم الباحث.

### تقسيمات الدراسة

تكونت هذه الرسالة من ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة:

الفصل الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المالية والرقابة الشرعية.

الفصل الثاني: واقع التكنولوجيا المالية بأقسام الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية؛ فتناولت الإطار العملي للدراسة "الطريقة والإجراءات" في الجانب التطبيقي من الدراسة حيث سيتم من خلاله ذكر المنهج، والمصادر الخاصة بالدراسة، ومجتمع عينة الدراسة، وأداة الدراسة، وخطوات بناء الاستبانة، صدق المقياس وثبات الاستبانة، والمعالجات الإحصائية التي سيتم استخدامها في الاستبانة.

ومن ثم سيتناول البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها، وفي هذا الفصل تتناول الدراسة أيضا الوصف الإحصائي لعينة الدراسة، وتحليل فقرات الاستبانة ومجالاتها، وفرضيات الدراسة، واختبار الفرضيات.

ومن ثم الخاتمة، والتي ستتضمن النتائج والتوصيات.

وختمت بالملاحق: والاستبانة، وقائمة المحكمين للاستبانة، والسيرة الذاتية.



## الفصل الأول

### مدخل إلى التكنولوجيا المالية والرقابة الشرعية

#### 1.1 ماهية التكنولوجيا المالية وأهميتها وأهدافها ومجالاتها وتقنيات العمل في الصيرفة الإسلامية

يتناول هذا الفصل في مبحثين المحاور الآتية: مفهوم التكنولوجيا المالية وواقع شركات التكنولوجيا المالية في العالم، كذلك الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من حيث ماهيتها وأهدافها وواقعها في فلسطين.

##### 1.1.1 مفهوم التكنولوجيا المالية وواقع شركات التكنولوجيا المالية في العالم

يشير مصطلح التكنولوجيا إلى أنها أداة مهمة تسهم وتساعد في ترابط وتكامل أداء العمليات الأساسية للمؤسسة، بمعنى أنها وسيلة وليست غاية، وعلى الرغم من حداثة مفهوم تكنولوجيا المعلومات إلا أنها ليست وليدة العصر ولا الصدفة، بل لكونها ارتبطت بالمعلومات والاتصالات التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث، إذ أنها مرت بتراكمات علمية ومعرفية إلى أن وصلت على ما هي عليه الآن، ولا يعرف لها أية نهاية في المستقبل.<sup>(12)</sup>

أما مصطلح التكنولوجيا المالية تم اختصارها بـ Fin Tech يمكن أن تنطبق على أي ابتكار في كيفية تعامل الناس مع الأعمال في المدفوعات، التحويلات المالية، المحافظ الإلكترونية من اختراعات الكترونية للتعامل مع الأموال إلى السجلات الحاسوبية الرقمية منذ ثورة الانترنت، كما أن ثورة الانترنت عبر الهاتف المحمول ساهمت بشكل كبير في إنماء وتطوير التكنولوجيا المالية.<sup>(13)</sup>

(12) محمود الهواسي وحيدر البرنجي. "تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات المعاصرة: منظور إداري، تكنولوجي"، (عمان، دار الكتاب والوثائق، 2014) ص50.

(13) بوخاري. "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية"، عرض لتجارب دول رائدة. مرجع سابق.

كما عرفت التكنولوجيا المالية على أنها التقنيات المستخدمة في تقديم أو تحسين الخدمات المالية، وكيفية تعامل الناس مع الأموال من خلال الاختراعات الإلكترونية، المدفوعات، التحويلات المالية، المحافظ، السجلات الحسابية.<sup>(14)</sup>

عرفت التكنولوجيا المالية هي تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها أن تنتج نماذج أعمال جديدة، أو تطبيقات، أو عمليات، أو منتجات، تؤثر بشكل واضح على الأسواق المالية والمؤسسات وتقديم الخدمات المالية.<sup>(15)</sup>

كما عرف المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين التكنولوجيا المالية: "بأنها قطاع يتكون من شركات تستخدم التكنولوجيا في تطوير وتوزيع الخدمات المالية بفاعلية".<sup>(16)</sup>

أما التكنولوجيا المالية الإسلامية تعرف بأنها: "جمع التطبيقات من منتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويتم اعتمادها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية"

كما تعرف التكنولوجيا المالية الإسلامية بأنها تقنية مالية تلبى احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية وهي مصممة لسبر المبادئ التي وضعتها الشريعة الإسلامية".<sup>(17)</sup>

فخلاصة الأمر فإن التكنولوجيا المالية أكبر فرصة للمصارف الإسلامية، من أجل تطوير خدمات وأعمال المصارف.

وقد نمت شركات التكنولوجيا المالية في العالم من خلال اتساع حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية، من خلال البيئة المستحدثة، والبيئة الحاضنة، والبيئة الحاضنة المتقدمة، فقد تخطت قيمة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم ما قيمته مليار دولار. وقد

---

(14) حيمر وشارف. "دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية التجربة الماليزية أمودجا". مرجع سابق: 91.

(15) Ravallion, M. (2017). Income inequality in the developing world.

(16) اعمر بن موسى وأحمد علماوي. "التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية"، دراسة تجريبية الإمارات المتحدة. "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، م.7، ع2، (2020): 176-197.

(17) رابح بريش. "مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية". الملتقى الوطني حول: "التكنولوجيا المالية والشمول المالي بين الفرص والإمكانيات في ظل الوضع الاقتصادي". دراسة حالة ماليزيا، 2021،

اعتمدت الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية على المدفوعات وحلول الإقراض واعتمدت منصات التمويل الجماعي.<sup>(18)</sup>

أما بخصوص الدول الأكثر استخداماً للتكنولوجيا المالية في أعمالها المالية نجد "الصين" تستخدمها بما نسبته 69%، " الهند" بنسبة 52%، وتحتل ثالثاً "المملكة المتحدة" بنسبة 42% وهي من أكثر الدول المتقدمة اقتصادياً، ثم 40% لـ "البرازيل"، و 37% لكل من "أستراليا" و"إسبانيا"، ومن بعدهم "المكسيك" بنسبة 36%.<sup>(19)</sup>

### 2.1.1 أهمية التكنولوجيا المالية وأهدافها

لا شك أنه مع تطور تقنية المعلومات وانخفاض تكلفة الاتصالات، وظهور مفهوم السوق العريض، كل ذلك أثر على القطاع المالي بصورة كبيرة، كون أن الحاسوب أثر على أشياء أساسية في هذا السوق؛ مثل: ماهية النقود نفسها، وعلى أشياء فرعية مستحدثة؛ مثل: كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء، على ضوء ذلك ساعد ظهور شبكات الاتصالات على تحويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير تنعدم فيه الحواجز الزمنية والمكانية، ويصل مداه إلى مدى وصول المعلومة المرسله.<sup>(20)</sup>

ومن هنا تتضح أهمية التكنولوجيا المالية كونها إحدى القنوات الرئيسة في خدمة المستفيدين من خلال منتجاتها وخدماتها المالية الحديثة. كما أنها توفر تقنيات كثيرة للبنوك، حيث تساهم في مؤسسات التمويل وأسواق رأس المال المختلفة، بالإضافة إلى تحليل البيانات والبيانات المالية والمدفوعات وإدارة أموال العملاء.<sup>(21)</sup>

(18) نور الدين كروش وآخرون، "مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية"، *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة*، م4، ع2، (2020)، 120.

(19) زينب حمدي والزهران أبو قاسم. "مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية"، *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، ع1، (2018)، 404.

(20) إيهاب عبد الخالق، "الهندسة المالية المعاصرة: رؤية شرعية اقتصادية مقارنة"، (مصر: المركز العربي، 2021)، 87.

(21) مصطفى عبد الرضا وآخرون، "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، *مجلة جامعة جيهان*، ع7، (2020)، 129.

كما تعمل التكنولوجيا المالية على توفير ميزة تتفوق بها إحدى المؤسسات المالية على المؤسسات المتنافسة معها، كونها تعطي دفعة قوية لدراسة الحاجة لهذه التقنيات كمسائل استراتيجية لهذه المؤسسات. (22)

أما بخصوص أهداف التكنولوجيا المالية تتمحور من خلال ما يلي: التشجيع على اعتماد وإطلاق تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة في القطاع المصرفي، مما ينتج من خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية والخاصة للشركات والأفراد، كما أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقاً لرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن حاجات المصارف الأخرى، كما أن منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات، كما أن انتشار منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية يمكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحد، كما أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية والأسعار. (23)

### 3.1.1 مجالات التكنولوجيا المالية وقطاعاتها

تقدم التكنولوجيا المالية أكبر فرصة للمصارف الإسلامية، كلما تمثل أكبر تهديد، ويبدو أنه يكاد يكون من المستحيل حالياً تحديد كيف تؤثر العملات المشفرة والتكنولوجيا السحابية، والذكاء الاصطناعي وغيرها على القطاع المصرفي ككل وعلى الصناعة المصرفية الإسلامية تحديداً، بالتالي فعند تخطيط وتصميم استخدامات التكنولوجيا تبرز وسائل الدفع استجابة لاستراتيجيات التركيز على العملاء وحماية المستهلكين وهويتهم وأمنهم كأهم مجالات التركيز والاهتمام، ومن أهم مجالات الدفع الالكترونية أبرزت البيانات والإحصائيات المنشورة عام 2018 أهمية مجالات الدفع التكنولوجية النتائج التالية: ظهور أدوات وتقنيات متينة لحماية

(22) سمير رضوان، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها: دراسة مقارنة بين

النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية"، (مصر، دار النشر للجامعات، 2005)، 40.

(23) مصطفى عبد الرضا وآخرون، "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، ص 129.

خصوصية العملاء، وهويتهم وأمنهم، وزيادة ملحوظة في خدمات المحفظة الرقمية، وزيادة حلول تحويل الأموال عبر الدول. (24)

ومن مجالات التكنولوجيا المالية أيضا الخدمات المصرفية، وذلك استجابة للتغيرات بإيجاد حلول خاصة للصناعة المصرفية، خاصة عند استخدامها أكثر من شخص أُلزم عليها احتضان التكنولوجيات محاولة منها تحديث منظومتها والبقاء على صلة بالمستجدات الخاصة بنشاطاتها، كما تساهم التكنولوجيا في سرعة وتطوير صناعة التأمين من خلال إدخال منتجات ذات حلول ابتكارية، كما تساهم التكنولوجيا المالية في إدارة الأصول والثروات من خلال التوزيع والاستشارة والنصح، وإدارة المحافظ باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعليم الآلي، ومن مجالاتها أيضا توفير أشكال أخرى من الوساطة المالية المحتكرة من المصارف، وإيجاد حلول خدمية وتكنولوجية مهمة، وتسهيل وتحسين التوافق التنظيمي باستغلال التكنولوجيات الجديدة. (25)

بالتالي فإن من أهم القطاعات التي تتبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بصورة عامة تتمثل في المدفوعات وتحويل الأموال، والتأمين، والعملات الرقمية المشفرة، حيث يعد قطاع المدفوعات أكثر القطاعات انتشاراً، كما نجد أيضاً إدارة الثروات والجدول التالي يبين ذلك. (26)

#### 4.1.1 تقنيات العمل في الصناعة المصرفية الإسلامية

كشفت إحدى الدراسات المسحية التي أعدها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية شملت عينة من المؤسسات المالية الإسلامية من كافة أرجاء العالم، وعن أهم المؤشرات والنتائج المتعلقة بمدى اهتمام البنوك الإسلامية بالجانب التقني: بأن عمليات تكنولوجيا المعلومات في البنوك الإسلامية لم تصل إلى مرحلة النضج التام، كما بلغت بعض مكونات عمليات تكنولوجيا

(24) يونس التميمي، "الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي (كفاءة استخدام الموارد بين المنهج والممارسة)"، (مصر: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021)، ص 299.

(25) وهيبه عبد الرحيم، والهراء أبو قاسم. "التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"، "مجلة دراسات اقتصادية"، ع. 38، (2019)، 354.

(26) المرجع السابق، 404.

المعلومات مرحلة النضج الأولى مثل إنشاء مواقع الانترنت والكفاءات المختصة والأجهزة والبريد الإلكتروني، كما ما زالت أغلب عمليات تكنولوجيا المعلومات في الصناعة المالية الإسلامية في تطور النشوء في كثير من مكوناتها الأخرى؛ ولاسيما الخدمات التفاعلية ومستوى الثقافة والوعي بالأعمال الإلكترونية.<sup>(27)</sup>

بالتالي من عوامل النجاح المهمة للصناعة المالية الإسلامية في عصر الرقمنة:

- تجربة أفضل للعملاء مع التركيز على العميل حيث يعدّ التركيز على العملاء أحد الابتكارات الدافعة في الخدمات المالية بشكل عام.
- المرونة والقابلية للتوسع: الهدف من المرونة القدرة على التكيف والذكاء في بيئة المنافسة، والتغيرات والفرص غير المتوقعة بالنسبة للمؤسسة، أما قابلية التوسع هي قدرة الكيان على النمو والتوسع عبر الأسواق وشمل أيضاً قدرة التكنولوجيا على التوسع لأداء حجم العمل المتزايد دون المساس بالكفاءة والفاعلية. يتم التعامل معها من خلال الأنظمة والشبكات والعمليات.
- العمل على تشكيل النظام البيئي للتكنولوجيا المالية: وتتمثل أهم الهيئات الداعمة للنظام البيئي للابتكار في: المنظمون، وشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية، وأصحاب رؤوس الأموال، والوكالات الحكومية، ومستشارو الاستراتيجيات والتكنولوجيات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية.
- الأمن السيبراني: يعد الأمن السيبراني أمراً بالغ الأهمية لإعادة بناء الثقة التي تآكلت بفعل الأزمات المالية السابقة ويساعد الاستثمار في هذا المجال على نجاح المؤسسات المالية الإسلامية بشكل كبير.<sup>(28)</sup>

---

(27) ناصر الفضلي، "المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية"، لندن: حول موضوعات العلوم

الاجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي : أبحاث محكمة، (دي: جامعة زايد، 2013)، 360.

(28) عبد الكريم عليوي ومحمد توفيق، "التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي"، المجلة

الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة"، م6، ع1، (2022)، 92.

بالتالي هناك تأثير إيجابي كبير لتطور التكنولوجيا المالية، وخاصة على البنوك الإسلامية، حيث أن هذه التقنيات الرقمية الجديدة تمكن هذه البنوك من تقديم منتجاتها وخدماتها المالية بسهولة، وتقديم خدماتها بكفاءة عالية وجودة عالية، وبالتالي قدرتها للمنافسة في السوق المالية.<sup>(29)</sup>

## 2.1 الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

بالرغم من حداثة مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي إلا أننا نرى اليوم العديد من التجارب الثرية التي أسهمت في تطوير المهنة وأثرتها وقد حان الوقت لصهر هذه التجارب لتكوين منظومة مهنية موحدة للرقابة والتدقيق الشرعي، ترتقي بالمهنة وترفع من كفاءتها وجودة مخرجاتها.

### 1.2.1 ماهية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

#### أولاً: مفهوم الرقابة الشرعية

بشكل عام الرقابة الشرعية هي امتداد لوظيفة المحتسب في الدولة الإسلامية، والتي هي إذ ظهر تركه والنهي عن المنكر إذ ظهر فعله، وحكمها - أي الحسبة - فرض كفاية، وقد تكون فرض عين، ومن أدلة مشروعيتها قوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" (آل عمران: 104)، كما تعدد الأعمال التي تقوم بها هيئات الرقابة الشرعية في المصرف الواحد فضلاً عن وجود بعض الاختلافات في طبيعة العمل من مصرف لآخر.<sup>(30)</sup>

لقد اختلف معنى مصطلح الرقابة وتنوعت تعريفاته لدى العديد من الكتاب وعلماء الإدارة كل حسب تخصصه ومنظوره الخاص، فمنهم من عرفها بأنها عنصراً رئيسياً وهاماً من عناصر العملية الإدارية التي يقوم بها الإداري في أي مستوى إداري، وتظهر أهميتها كونها أداة تعمل على تحديد وقياس درجة أداء النشاطات التي تتم في المنظمات من أجل تحقيق أهدافها.<sup>(31)</sup>

(29) الإمام محمد محمود، "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية".

<https://islamonline.net>. 2022، تاريخ الدخول 2022/12/26.

(30) حمزة حماد، "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"، (عمان: دار الكتب العلمية، 2014)، ص 14.

(31) محمد الفاعوري، "الإدارة بالرقابة"، (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 45.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر في تحديد تعريف مفصل ودقيق لمصطلح الرقابة، إلا أنه يوجد إجماع من قبل العلماء على المبادئ العامة للرقابة، على أن الرقابة هي أداة إدارية تضمن تحقيق الأهداف وسير الأعمال في الاتجاه الصحيح، إضافة إلى استخدام الإمكانيات المادية والبشرية بالشكل الذي يمكن الإدارة من الوصول إلى الأهداف المرسومة بكفاءة وفاعلية عالية، وفيما يلي عرض لبعض تلك التعريفات: أهمها تعريف العالم الإداري "ديفيد هولت" الذي أعطى تعريفاً دقيقاً للرقابة حيث أوضح أهميتها في "مراقبة الجهود المنظمة ومقارنة التقدم مع الأهداف المخطط لها سابقاً وصنع القرارات الضرورية لضمان النجاح".<sup>(32)</sup>

بالتالي تعرف الرقابة الشرعية لغة: بأنها المحافظة والحماية، وهي أحد أجهزة المصرف الإسلامي المستحدثة لمعاونته في تحقيق أهدافه.<sup>(33)</sup>

والرقابة الشرعية اصطلاحاً: هي جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال المصرف الإسلامي للشريعة.<sup>(34)</sup>

#### ثانياً: المسميات المهنية

تتعدد مسميات الجهات المسئولة عن الرأي الشرعي في المصارف الإسلامية، وذلك تبعاً للاختلاف في أشكالها وفي مفهوماتها وأهدافها، وكذلك تبعاً لوزنها ومكانتها القانونية في المصرف، ومن الملاحظ أن أكثر التسميات شيوعاً للجهات المسئولة عن الرأي الشرعي في المصارف الإسلامية هي: هيئة الرقابة الشرعية، المستشار الشرعي، لجنة الرقابة الشرعية، المراقب الشرعي المجلس الشرعي، اللجنة الدينية، الهيئة الشرعية، جهاز الرقابة الشرعية، وقد تكون هذه التسمية هي الأنسب حيث تشمل كل تخصصات أعضاء الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي من مفتين ومستشارين ودعاة وأمين سر وباحثين وغير ذلك. كما وردت التسمية أيضاً: الجهاز الشرعي، وهيئة الفتوى والمتابعة الشرعية، ووحدة الفتوى والمتابعة الشرعية، وإدارة

---

(32) موفق حديد محمد، "المبادئ والنظريات والوظائف"، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001)، ص 33.  
(33) ابن فارس أبو الحسين، "معجم مقاييس اللغة"، (عمان: دار الفكر العربي، 1999)، مادة: رقب، ص 90.  
(34) عبد الستار أبو غدة، "الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية". "مجلة حولية البركة"، 1ع، (1999)، ص 75.

الفتوى والبحوث، وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة، الرقابة الشرعية، وهي التي سنعتمدها في هذا المقام.<sup>(35)</sup>

لذا فإن الرقابة الشرعية مفهوم مستحدث لهيكلية معينة، وهذا المفهوم بحاجة إلى تحديد معالمه، وضبط حدوده، وتقييد مفرداته؛ للوقوف على المعنى المراد منه، لئلا يختلط بغيره من المفاهيم المستخدمة، وأيضاً لكي تتضح الصورة حول هذا المفهوم، فلا يعترها ضباب أو غموض، وسنستعرض هذه المسميات المستحدثة كما هو واقع الحال وهي على النحو الآتي:<sup>(36)</sup>

1- الرقابة الشرعية: هي نظام متكامل يهدف إلى التحكم الشرعي وتثأثر بجميع الكيانات الداخلية، خلال الالتزام وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير، لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية بالطرق التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- الرقابة الشرعية الداخلية: نشاط مستقل أو يتبع وحدة أو قسم يعمل على العمليات وأنها تمت وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بشكل يومي.

3- التدقيق الشرعي الداخلي: نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة عن طريق التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية خلال اتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعية وحوكمة هياكل النشاطات الشرعية.

4- الالتزام الشرعي: وظيفة مستقلة أو تتبع لدائرة أو وحدة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك الإسلامي وسياسته الداخلية لجميع المعايير والإرشادات وقواعد السلوك المهني الصادرة

---

(35) فارس أبو معمر. "أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي"، مجلة الجامعة الإسلامية، مج. 3، ع. 1، (1995)، ص. 7-64.

(36) محمد بهجت، "نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية"، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، م. 3، ع. 2، (1994) ص. 85.

عن المؤسسات الإسلامية الدولية والجهات الرقابية – إن تبنت معايير وإرشادات شرعية–،  
والفتاوى الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية ورفع التقارير.

كما جاء في متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية "بأن الرقابة الشرعية جزء لا يتجزأ من  
أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف، كما أنها تعمل من خلال قسم مستقل حسب حجم  
المصرف تكون تبعيتها الهيكلية فنياً لهيئة الرقابة الشرعية، ويجب على المصرف منح جهاز الرقابة  
الشرعية الداخلية الصلاحيات اللازمة وغير المقيدة للوصول إلى كافة المعلومات والمستويات  
الإدارية اللازمة للقيام بمهامها". (37)

كما تعتبر الرقابة الشرعية علماً على مهنة محددة، حيث تعرف بأنها من المصطلحات الجديدة؛  
على ضوء ذلك تعددت التعريفات حولها، حيث عرفت شركة الراجحي المصرفية للاستثمار  
بأنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية  
حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى، ومن أهداف الرقابة الشرعية ما  
يلي: حفظ وتقويم العمل المصرفي الشامل وفق الأسس الشرعية للمعاملات والخدمات  
والعلاقات المصرفية بين المصارف بعضها مع بعض مما يؤدي إلى تنميتها، وحسن  
استثمارها. (38)

من آلية عمل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة تجتمع هيئة الفتوى بدعوة من رئيسها أو  
بناء على قرار من مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب أغلبية أعضائها، كما يحق لرئيس هيئة  
الفتوى الدعوة لاجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهيئة الفتوى حق الاطلاع  
الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات بما في ذلك الرجوع إلى  
موظفي البنك والمستشارين.

حيث نص قانون المصارف رقم 9 لعام 2010م، المادة (23) "الهيئة العليا للرقابة الشرعية"  
على إنشاء هيئة مستقلة غير متفرغة، يتم تعيينها بقرار من مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية،  
ولا تقل عن خمسة أعضاء ولا تزيد عن تسعة من علماء الشريعة الإسلامية وخاصة فقه

(37) معتمد اسكافي. "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح". (مؤتمر الصيرفة  
الإسلامية في فلسطين). كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح. نابلس. (2018). ص15.

(38) حمزة حماد. "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية". (القاهرة: دار الكتب العلمية، 2014)، ص60.

المعاملات وذوي الخبرة بفقهاء الاقتصاد الإسلامي، وهذا جاء في إطار سعي سلطة النقد الفلسطينية المستمر لتطوير منظومة العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).<sup>(39)</sup>

### 2.2.1 أهداف الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

حيث تتمثل الأهداف للرقابة الشرعية فيما يلي: الابتعاد التام عن الفوائد والربا وتحريم الحلال من المعاملات وتجنب حرامها، وتحفيز المؤسسات المالية الإسلامية وكافة المتعاملين معها، وغيرهم على الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية يعم الخير على المجتمع، والاطمئنان من أن النظم الأساسية واللوائح الداخلية المختلفة قد أعدت طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، والتأكد من تصميم نماذج العقود والنظم والسجلات بشكل يوافق الشريعة الإسلامية، وتحقيق المتابعة المستمرة والمراجعة والتحليل بما يضمن تنفيذ العمل طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وبيان المشكلات والصعوبات، المساهمة والمشاركة في ابتكار صيغ جديدة إسلامية لتوظيف الأموال في المجالات المشروعة.<sup>(40)</sup>

على ضوء ذلك تمر الرقابة الشرعية بعدت مراحل من أهمها ما يلي:<sup>(41)</sup>

**المرحلة الأولى:** الرقابة الشرعية قبل التنفيذ، وتسمى بالرقابة الوقائية. وتتكون من دراسة البيانات والمعلومات حول العمليات التي ترغب إدارة البنك في تنفيذها، وتبدي هيئة الفتوى رأيها قبل أن يتخذ البنك خطوات التنفيذ، وتبين موافقتها على الأحكام الشرعية.

**المرحلة الثانية:** الرقابة الشرعية أثناء التنفيذ. ويسمى الرقابة العلاجية، فهي مراجعة للعمليات المصرفية وتدقيقها حيث يقوم بها البنك الإسلامي. وتتمثل بالمتابعة الشرعية للعمليات خلال

---

(39) سلطة النقد الفلسطينية، المرساة المصرفية: نشرة متخصصة صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، (رام الله، العدد (18)، 2018م)، 4.

(40) نوال بن عمارة وعطية العري، "آليات ومتطلبات حوكمة هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية"، *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، ع.2، (2015)، ص 101.

(41) عبد الرحمن البحباح وآخرون، "الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي". *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 8 (1). 2021. 257.

مراحل التنفيذ المختلفة، بهدف التأكد من التزام البنك بالفتوى الصادرة وتنفيذها كما صدرت، ومتابعة التصحيح بشكل مستمر.

**المرحلة الثالثة:** الرقابة الشرعية بعد التنفيذ، وتسمى بالرقابة التكميلية. وتتكون من مراجعة جميع العمليات التي يقوم بها البنك الإسلامي بعد الانتهاء من تنفيذها. ويتناول الأعمال المنتظمة والمتكررة والتوجيهات الصادرة عن السلطة المختصة. وفي نهاية كل عام تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتقييم عمل البنك الإسلامي من الناحية الشرعية. لأن هذا هو الأساس الذي بني عليه.

### 3.2.1 واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في فلسطين

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية امتداداً لوظيفة المحتسب التي كانت معروفة في الأيام الأولى للإسلام، وتمثل دوراً مهماً للغاية في ضبط ممارسات البنوك الإسلامية من وجهة نظر الشريعة. ولكي تؤدي هذه الهيئات دورها على أكمل وجه، يجب أن تكون مختصة في فقه علوم الشريعة والقانون والاقتصاد والمحاسبة، وأن تكون فعّالة، ولها سلطة الحصول على المعلومات اللازمة للقيام بمهامها، من أجل تمكينهم من أداء الدور المنوط بهم. بحيث يكون واقع البنوك الإسلامية مطابقاً تماماً لإعلان أنها إسلامية بالاسم والمضمون.<sup>(42)</sup>

عند النظر إلى البنوك الإسلامية الثلاثة في فلسطين، نجد أن الرقابة الشرعية لها عدة أشكال من حيث الوضع التنظيمي والاعتراف بها، وهي: دائرة أو وحدة وفي عملها وأداء واجبها الرقابي جعلتها بعض البنوك الإسلامية وحدة صغيرة دون اعتمادها كإدارة، وإذا أردنا المثل الأعلى للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية فمن الضروري اعتبار الرقابة الشرعية لا كوحدة أو قسم، ويجب أن ينعكس ذلك على الهيكل التنظيمي في التقرير السنوي بحيث يكون إدارة أو قسماً مستقلاً تماماً وهو بخط مستمر تابع لمجلس الإدارة، كما هو الحال بالنسبة للرقابة الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية، ولكن في الواقع العملي للبنوك الإسلامية، نجد أن إدارة وحدة الرقابة الشرعية تتبع الإدارة التنفيذية فنياً وإدارياً، وهذا الوضع ليس مثالياً لعمل الرقابة الشرعية، ولا يحقق الموضوعية والحياد والنزاهة والاستقلالية في عمل المراقب والمراجع الشرعي، فكيف

(42) أحمد شويدح. "دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة". "مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات

الإسلامية"، مج. 11، ع. 2، (2003)، 1-41.

يمكن للمدقق الشرعي في تدقيقه وعمله الحصول على الراحة والطمأنينة أثناء قيامه بالتدقيق والرقابة على أعمال المعاملات من الناحية الشرعية، حيث تبين أن الرقابة الشرعية في فلسطين تعاني من نقص في الكوادر البشرية المؤهلة شرعياً وقانونياً من المراجعين والمراقبين القانونيين، لذا فهم بين شيئين: الأول: إمام شرعي، أو الثاني إمام مصري أو قانوني، فالأصل في المراقب والمدقق الشرعي أن يجمع بين العلم الشرعي والعلم المالي الإداري، أي أن يكون لديه إمام في الجوانب المهنية والشرعية، ليستطيع أن يقوم بوظيفة الرقابة والتدقيق بالشكل الصحيح المطلوب. (43)

كما أن الرقابة الشرعية في حالة اضطراب وإحراج وضيق أمام الجمهور وأمام الإدارة التنفيذية أو أمام أي جهة أخرى، حيث توجد فتاوى في بعض البنوك الإسلامية تسمح ببعض العقود والمعاملات أو القضايا المعاصرة في التي يوجد بها فرق، بينما هي ممنوعة وغير مسموح بها من قبل بعض الجهات في البنوك الأخرى. تضارب الفتاوى في نفس البلد وغالباً في نفس فروع العقد، مما يضعف موقع الرقابة الشرعية أمام الجمهور أو أمام الإدارة، وقد يفقد الثقة في عمل هيئة الرقابة الشرعية، ويخلق حالة من الإضراب بين الهيئات والرأي العام، والمطلوب توحيد المرجعية وتوحيد الفتاوى والقرارات بين البنوك الإسلامية، لا سيما في مجال إجراءات العقد الواحد كالمراجحة والتأجير والاستصناع والضمانات. اعتماد العقود المعيارية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية، ويجب على الهيئات الشرعية عقد جلسات نقاش دورية تعمل على تقريب الفتاوى في فلسطين بين البنوك الثلاث، لا سيما في القضايا ذات الصلة في الآلية وإجراءات العمل الواحد قدر الإمكان. (44)

ومن الأهداف التي أسست من أجلها الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامي في فلسطين:

1- توحيد الأسس والأحكام الشرعية المتعلقة بصيغ المعاملات المصرفية والمالية وأدوات التمويل الإسلامية.

2- العمل على مراجعة صيغ العقود الشرعية اللازمة لتنفيذها وتحديد إجراءاتها.

---

(43) إسكافي، "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح"، مرجع سابق، 8.

(44) المرجع السابق، ص 9.

3- إبداء الرأي الشرعي في مدى توافق المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الإسلامية الجديدة التي ترغب المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة بطرحها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد عقدت الهيئة اجتماعها الأول بتاريخ 03/06/2018، وناقش الاجتماع عددا من المواضيع المدرجة على جدول أعماله، أبرزها العلاقة بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، حيث أكد على أهمية دور هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في فلسطين. ولذلك نشير إلى أن سلطة النقد الفلسطينية قد اهتمت بموضوع البنوك الإسلامية ودورها في الحياة الاقتصادية للمجتمع المسلم الفلسطيني، التي حرصت على أن يكون ربحه حلالاً ومعاشه حلالاً. ولذلك وضعت قوانين تنظم عمل هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وصدرت التعليمات اللازمة والتنظيمية لهذا الغرض، والحاجة المصرفية الإسلامية تستدعي مزيد من القوانين والتعليمات المنظمة لعمل الصناعة المالية الإسلامية في فلسطين وتماشياً مع الواقع والتطبيق والتطور المصرفي الإسلامي المعاصر.<sup>(45)</sup>

---

(45) صافي حسن، "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في الضفة الغربية بين النظرية والتطبيق"، فلسطين، جامعة القدس أبو ديس، كلية الشريعة، قسم الدراسات الإسلامية، 2011.

## الفصل الثاني

### واقع التكنولوجيا المالية بأقسام الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

#### العاملة في فلسطين

يتناول هذا الفصل في أربعة مباحث الموضوعات الآتية: الصيرفة الإسلامية في فلسطين وتطورها ومؤسساتها، كما يتناول العلاقة ما بين التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية، وأهمية التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية الفلسطينية، ويختتم بالحديث عن التكنولوجيا المالية الرقابية المصارف الإسلامية في فلسطين.

#### 1.2 الصيرفة الإسلامية في فلسطين وتطورها ومؤسساتها

ظهرت المصارف الإسلامية لتقدم أنموذجاً إسلامياً مصرفياً متبايناً في المصارف التقليدية، حيث نما هذا النموذج وانتشر في معظم الأقطار الإسلامية، ومن الفروق الرئيسة التي تتميز بها المصارف الإسلامية خضوعها للرقابة الشرعية.<sup>(46)</sup>

جاءت البنوك الإسلامية لتساعد المجتمع المسلم والفرد على استخدام المال فيما ينفعهم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وأصبحت البنوك الإسلامية أداة مهمة لجذب مدخرات المسلمين الذين يرغبون في استثمار أموالهم بالطرق المشروعة، ووسائل بعيدة عن الربا، حيث جاء في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على أن المصارف الإسلامية عي المصارف التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً.<sup>(47)</sup>

كما أن المصارف الإسلامية في نشاطاتها الاستثمارية أو خدماتها المصرفية تمثل لبنة في صرح النظام الاقتصادي الإسلامي، وأداة من أدوات فاعليته، بتطبيقاته في المجتمع الإسلامي، بحيث تخدم أهدافه، وتدعم أغراضه، كما تساهم في بناء الواقع الإسلامي الأمثل بأبعاده كلها، ومن أجل ذلك كان إقامتها وإنشائها، لتحقيق آمال المسلمين وطموحاتهم في أن يملأ الوجود

(46) حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص20.

(47) صلاح الدين الرمائي، وغسان الطالب، "حسابات الاستثمار المطلقة في المصارف الإسلامية"، ط، 1(عمان:

دار اليازوري، 2022)، ص11.

الإسلامي الحياة الإنسانية، وأخذ بأيديهم إلى ربط معاملاتهم المالية ونشاطاتهم الاقتصادية بالوحي الإلهي، بعيدة عن كل الخطوات والآثام التي تتعامل بها سائر النظم في العالم المعاصر.<sup>(48)</sup> بالتالي عُرفت البنوك الإسلامية بأنها مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمثل في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية<sup>(49)</sup>.

كما تعتبر بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات التجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا أخذاً وعطاءً، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(50)</sup>.

من الأسس التي قامت عليها البنوك الإسلامية أن تقوم على مبدأ العُثمُ بالعمُ لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الجهد المشترك للتاجر والمصرف، على عكس النظام المصرفي التقليدي القائم على الفائدة الذي يعتمد على الأساس والمبدأ. كالمديونية بتحويل المخاطر من البنك إلى العميل، وتوفير المال فقط دون المشاركة في العمل، ويمكن تلخيص أهمية وجود البنوك الإسلامية على النحو التالي:

- يوفر النظام المصرفي فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تشكل أنشطة الاقتصاد الوطني بشكل رئيس من خلال توفير التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبالتالي يعتبر النظام المصرفي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد. كما لا يمكن النظر إلى الاقتصاد الوطني والاقتصاد الوطني بمعزل عن النظام المصرفي.<sup>(51)</sup>

---

(48) لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين، "تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية"، م 6، (السعودية:

المعهد الدولي للفكر الإسلامي، 1996)، ص 8

(49) محمود سحنون، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ط 1 (الجزائر: دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، 2003)، 450.

(50) عوف الكفراوي، "بحوث في الاقتصاد الإسلامي"، ط 1، (مصر: مؤسسة الثقافة الإسلامية، 2000)، 44.

(51) أحمد المشهراوي، "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين"، (رسالة ماجستير غير

منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، غزة، فلسطين)، 88.

● العمل على تطوير الأدوات المصرفية الموجودة وإنشاء أدوات جديدة لتعبئة المزيد من الموارد وخلق قنوات جديدة لاستخدامها بشكل يلي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر.

● جهود البنوك لإنشاء سوق مالي يكون بمثابة إطار شامل ومنظم لعمليات تعبئة الموارد وتوجيهها نحو فرص استثمارية مجدية اقتصادياً واجتماعياً حول العالم.<sup>(52)</sup>

كما أن المصارف الإسلامية المميزة كمؤسسات مالية واقتصادية تنموية واستثمارية، وذات مسؤولية اجتماعية وإنما هي إحياء الفكر الإسلامي وتدعيم العقيدة الإسلامية ووسيلة فعالة لتطبيقها عملياً في كل مجالات المجتمع ، فما كان عليها إلا أن تتبع الأسلوب العلمي للتخطيط لمواجهة المنافسة من المؤسسات والبنوك التجارية والتقليدية.<sup>(53)</sup>

إن أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي هو إسلامية الكيان، ولهذا لا بد من الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المبنية على ثلاثية العقيدة والأخلاق والفقهاء، بحيث ينعكس ذلك في تصرفات العاملين فيه، ولا بد لذلك من ممارسة نوع من (التسويق الداخلي) للمصرف، لموظفيه أولاً، وهذا النوع من التسويق لا يتم إلا من خلال برامج التدريب الشاملة المعدة لهذه الأغراض.<sup>(54)</sup>

من خصائص المصرف الإسلامي يعتبر أحد المؤسسات المالية الإسلامية، فهو جزء من النظام المالي والاقتصادي الإسلامي، كما تتمثل أنشطته في تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية والمالية في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما يحكم معاملات وأعمال المصرف الإسلامي أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المستنبطة من مصادرها الأصلية.<sup>(55)</sup>

(52) نسيبة سنسوبي، "مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بنك البركة"، الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016)، 65.

(53) نادية حمدي مصلح، تقويم العملية الإدارية في المصارف الإسلامية، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، 29.

(54) خالد أحمد محمود، تنمية الموارد البشرية عبر تطوير القيادة وتكنولوجيا المعلومات، ط1، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2019)، 40.

(55) حسين شحاته، المصارف الإسلامية، ط1 (القاهرة: دارا لنشر للجامعات، 2009)، 21.

بالتالي انتشرت المصارف الإسلامية في العالم بدافع التخلص من الربا والفوائد البنكية، وإيجاد مؤسسات مالية مصرفية تتعامل بالحلال وتستبعد الحرام، وكانت فلسطين من هذه الدول، حيث في مطلع التسعينيات بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية ومع قدوم السلطة الفلسطينية وإنشاء سلطة النقد، أسست ونظمت القوانين لإنشاء المصارف الإسلامية في فلسطين".

وفي الفروع التالية يتناول الباحث الحديث عن سلطة النقد الفلسطينية والبنوك العاملة في فلسطين، وعن المصارف الإسلامية بشكل خاص، على النحو التالي:

### الفرع الأول: سلطة النقد الفلسطينية (القائم بأعمال البنك المركزي)

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب البروتوكول الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في باريس سنة 1994م<sup>(56)</sup>، حيث منحت الاتفاقية سلطة النقد الفلسطينية حق ممارسة كافة صلاحيات البنوك المركزية من تنظيم لكافة الأعمال المصرفية ومنح التراخيص للبنوك وإدارة السياسة النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية<sup>(57)</sup>، حيث يعمل القطاع المصرفي الفلسطيني بطريقة منظمة وفعالة تحت إشراف ورقابة سلطة النقد، ويحكم البنوك العاملة في فلسطين قانون المصارف رقم 2 لعام 2002، وقانون المصارف رقم (9) لعام 2010م، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لعام 2007م، وقرار رقم (13) لسنة 2016م بشأن تعديل قرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع<sup>(58)</sup>، والتعليمات رقم (10) لسنة

---

(56) عدنان رابعة، استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: دراسة نقدية وتأصيلية: عرض أطروحة. الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، الأردن، 2013).

(57) موقع سلطة النقد، وموقع جمعية البنوك في فلسطين

، أخذ بتاريخ 2022/12/25 <http://www.pma.ps/ar-eg/banksdirectory.aspx>

(58) أنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني، وتتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصنّف للبنوك، ويبلغ سقف التعويض حال

2017 بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف، بالإضافة إلى استحداث وتطوير الأنظمة المصرفية والرقابية مثل: أنظمة المعلومات الائتمانية لعام 2011، ونظام معلومات الائتمان الذي دخل حيز التطبيق عام 2008م، ونظام تصنيف المقترضين الذي دخل حيز التنفيذ عام 2010م، ونظام الشيكات المعادة الآلي عام 2010م، كما وتعمل المصارف بالتماشي مع أفضل المعايير المصرفية الدولية، خاصة المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)<sup>(59)</sup>، والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بشأن كفاية رأس المال وغيرها وبما يوازي متطلبات بازل III، وأيضاً المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنهجية المتعلقة بها، ومبادئ الحوكمة الجيدة، واتفق بازل I وبازل II وبازل III.<sup>(60)</sup>

### الفرع الثاني: البنوك العاملة في فلسطين.

تمثل البنوك التجارية الربوية النسبة الأعظم من القطاع المصرفي في فلسطين حيث تستقطب نسبة كبيرة من ادخارات الأفراد والوحدات الاقتصادية، ويندرج تحت البنوك التجارية في فلسطين عدة بنوك وطنية وأخرى تحمل جنسيات مختلفة، وهي كالتالي<sup>(61)</sup>:

---

تصفية أي بنك حوالي 20000 الف دولار لكل عميل في البنك الواحد، ويجب على أعضاء في المؤسسة دفع رسوم اشتراكات بشكل ربع سنوي، ويجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية لحساب المؤسسة بنسبة 0.3% من إجمالي رصيد الودائع، انظر: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

[/http://www.pdic.ps](http://www.pdic.ps)

(59) أيوبي: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، انظر: موقع الهيئة على الشبكة:

<http://aaofii.com/about-aaofii/>

(60) تقرير سلطة النقد لعام 2017م، أخذ بتاريخ 2022/12/25.

(61) تقرير سلطة النقد لعام 2017م، أخذ بتاريخ 2022/12/25.

1. بنوك وطنية: وهي البنوك المحلية التي تأسست بترخيص من سلطة النقد الفلسطينية وتبلغ سبعة بنوك.

2. بنوك عربية وافدة: وهي بنوك تأسست بترخيص من بلدها الأم، وحاصلة على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية لمزاولة العمل داخل الأراضي الفلسطينية، وهي تحمل الجنسية الأردنية والمصرية ونشأت بعد قدوم السلطة وعددها حالياً سبع بنوك.

3. بنوك أجنبية: كان بنك أجنبي وحيد يعمل في داخل فلسطين وهو البنك البريطاني للشرق الأوسط المحدود HSBC الذي افتتح فروعه عام 1998م، وكان له فرع واحد في رام الله، وفي مطلع عام 2016م أغلق البنك؛ وذلك تماشياً مع السياسة الاستراتيجية للمجموعة.

### الفرع الثالث: المصارف الإسلامية الثلاث العاملة في فلسطين.

يعمل في القطاع المصرفي الفلسطيني حالياً ثلاثة مصارف إسلامية، وسوف يتناول الباحث نبذة تعريفية عنهم، في الفروع الثلاثة التالية:

#### الفرع الأول: البنك الإسلامي العربي.

يعتبر البنك الإسلامي العربي هو أول مصرف إسلامي فلسطيني، وهو خامس أكبر مصرف في القطاع المصرفي العامل في فلسطين.<sup>(62)</sup>

وتأسس البنك الإسلامي العربي، كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، بتاريخ 1995/1/8م، وهي شركة مساهمة عامة باسم "شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة"، ومنحت حق مباشرة العمل من مراقب الشركات 1995/6/18م، وقد باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996م من خلال أول فرع له في مدينة غزة في 1996/4/6م، ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين<sup>(63)</sup>، وبالإضافة إلى المكتب التمثيلي في الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي) والفرع المتنقل "بنكي ع الطريق" ليصل عدد فروع ثلاثون فرعاً ومكتباً كما لا يوجد للبنك أي

(62) البنك العربي الإسلامي، التقارير السنوية للأعوام من 2006 - 2022.

(63) البنك العربي الإسلامي، <http://www.aibnk.com>، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

شركات تابعة حتى تاريخ 2022/12/31 ويتألف رأس مال المصرف من 100 مليون دولار أمريكي، بقيمة اسمية يبلغ دولار أمريكي واحد لكل سهم.<sup>(64)</sup>

حالياً البنك الإسلامي العربي تابعاً لشركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة (بنك فلسطين)، والتي تمتلك حصة مسيطرة فيه بلغت 52%.

ويتطلع البنك الإسلامي العربي إلى تثبيت مبدأ التعامل مع النظام المصرفي الإسلامي كخيار أول للتعامل البنكي والقيام بدور فعال في النهوض بالنظام الاقتصادي الإسلامي لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون مراعاة الأهداف الاجتماعية الإسلامية،<sup>(65)</sup> وتقديم خدمات مصرفية إسلامية عصرية شاملة وذات جودة عالية ومنافسة واستخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية والاتصالات الحديثة استجابة لمتطلبات التطور والإبداع والمنافسة وتنوع رغبات العملاء، واستخدام أحدث التقنيات المتاحة وتطبيق أرقى المعايير المهنية الدولية.<sup>(66)</sup>

#### الفرع الثاني: البنك الإسلامي الفلسطيني.

تأسست شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة عام 1995م، وحصل البنك الفلسطيني على الموافقة الرسمية النهائية للعمل من قبل سلطة النقد بتاريخ 1997/5/15م، وباشر البنك نشاطه المصرفي في بداية عام 1997م، وسجلت الشركة لدى مسجل الشركات بالسلطة الوطنية الفلسطينية بمدينة غزة كشركة مساهمة عامة محدودة، ويقع مقر الرئيس للبنك حالياً في مدينة رام الله.<sup>(67)</sup>

ويبلغ رأسماله المصرح به 100 مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد للسهم، ومنذ تأسيس البنك جرى زيادة رأس ماله المدفوع عدة مرات آخرها عام 2023 حيث أصبح 100 مليون دولار وذلك صعوداً من 90 مليون دولار في العام 2022.<sup>(68)</sup>

(64) البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي 2022.

(65) البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي 2022، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

(66) البنك العربي الإسلامي، <http://www.aibnk.com>، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

(67) البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية للأعوام 2006-2022، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

(68) البنك الإسلامي الفلسطيني، <https://islamicbank.ps>، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

ويقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال 43 فرعاً ومكتباً و 100 جهاز صراف آلي في جميع أنحاء الضفة وقطاع غزة، مما يؤكد هويته كأكبر شبكة مصرفية إسلامية في فلسطين، محققاً رؤيته بأن يكون البنك الفلسطيني الرائد في أنشطة وخدمات وتمويلات الصيرفة الإسلامية التي تلبي احتياجات ومتطلبات الزبائن.<sup>(69)</sup>

ويقدم البنك الخدمات المصرفية الإسلامية ويعمل على تنمية وتطوير وجذب كوادر بشرية ذات كفاءة عالية، معززاً رسالته التي تتمحور حول التميّز في الأسواق المستهدفة من خلال تقديم الحلول المصرفية النوعية والعصرية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والسير قدماً في تلبية الاحتياجات المالية لكافة شرائح المجتمع المحلي تحقيقاً لمبدأ المشاركة في المكاسب، وفي خضم اهتمامهم بتعزيز المكانة المصرفية للبنك، لا يغفل القائمون عليه عن الاهتمام بالمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة للمجتمع اجتماعياً واقتصادياً من خلال تنفيذ مشاريع ذات أثر إيجابي ومستدام.<sup>(70)</sup>

وحالياً قامت الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات والتي يقودها البنك الوطني بشراء 22 مليون سهماً من مجموع أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني التي يمتلكها صندوق الاستثمار، كما أن مجموعة من المستثمرين قاموا بتحويل مساهماتهم بما يقارب 9 مليون سهم لصالح البنك الوطني، ليصبح الائتلاف بذلك صاحب الحصة المسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني والتي تشكل حوالي 45%.<sup>(71)</sup>

ويسعى البنك إلى الإبداع والتجديد والتطوير في الخدمات المصرفية باستخدام أحدث التكنولوجيا الرقمية وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ويقوم بالوفاء والالتزام بتنفيذ السياسات التي تخدم العملاء على أفضل وجه بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، ويعتدل ويتنوع في تقديم الخدمات المصرفية، ويسعى إلى رضا الزبائن وهي الركيزة الأهم لنجاحه وتميزه.<sup>(72)</sup>

(69) البنك الإسلامي الفلسطيني، <https://islamicbank.ps>، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

(70) المرجع نفسه.

(71) خبر نشره البنك الوطني عبر صحيفة معاً بتاريخ: 2018/03/29.

<https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=944291,3-201>

(72) البنك الإسلامي الفلسطيني، <https://islamicbank.ps>، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

## الفرع الثالث: مصرف الصفا.

تأسس مصرف الصفا كشركة مساهمة عامة قام على تأسيسه مجموعة من الشركات والمؤسسات الكبيرة والشخصيات الاعتبارية والطبيعية، (المرموقة في العام 2016م وباشر بممارسة أعماله بتاريخ 2016/9/22م كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، يبلغ رأس مال المصرف 75 مليون دولار أمريكي، ويسعى مصرف الصفا إلى تلبية احتياجات السوق الفلسطيني من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية واستبعاداً للربا في جميع صورها وأشكالها، وكذلك ممارسة أعمال التمويل والاستثمار وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>(73)</sup>، مع العلم أن أكبر المساهمين في رأسمال المصرف هو بنك القاهرة عمان حيث يملك 79% من رأس مال المصرف البالغ 75 مليون دولار أمريكي.<sup>(74)</sup>

ويتطلع مصرف الصفا أن يكون الخيار الأفضل للعملاء من خلال باقة خدمات مصرفية تتسم بالشمولية والتميز، ويسعى المصرف إلى تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة وحلول خلاقة لكافة العملاء محلياً ودولياً من خلال فريق عمل فاعل باستخدام برامج عمل وتقنيات وأدوات تواكب العصر وتطوراتها، تحقيقاً لتطلعات عملائه ومساهميه وموظفيه وتجسيداً لقيم المسؤولية الاجتماعية.<sup>(75)</sup>

## 2.2 العلاقة ما بين التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية

إن الخدمات المصرفية الإسلامية حققت نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، وبينما لا تزال العديد من البنوك الإسلامية تتطلع إلى التوسع إقليمياً وتحقيق المزيد من الإيرادات من خارج أسواقها المحلية، تواجه هذه الصناعة عدداً من العقبات والتحديات، ولعل أهمها التحول التكنولوجي، فالبنوك الإسلامية تواجه عقبة تطبيق الأنظمة التكنولوجية؛ نظراً لأهمية تصميم أنظمة وأطر خاصة للعمل وفق أنظمة تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل الإجارة والمرابحة،

(73) مصرف الصفا، <http://www.safabank.ps>، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

(74) بنك القاهرة عمان، التقرير السنوي 2022م.

<https://www.cab.ps/sites/default/files/CAB-Annual-Report-2017.pdf>

(75) مصرف الصفا، <http://www.safabank.ps>، أخذ بتاريخ 2023/3/25.

حيث إن استخدام التكنولوجيا الحديثة يوفر للشريعة الإسلامية فرصاً للبنوك لتحقيق مجموعة من المزايا أهمها تطوير خدمات مصرفية جديدة لأسواقها الحالية والمستقبلية، والعمل على تطوير تطبيقات جديدة للخدمات المصرفية الحالية المقدمة لعملائها. كما تساعد التكنولوجيا الحديثة على تحسين جودة الخدمات المصرفية، كما تعمل التكنولوجيا الحديثة على التغلب على الصعوبات المرتبطة بعملية تقديم الخدمات المصرفية الإضافية.<sup>(76)</sup>

من خلال إدراك حقيقة التطور التكنولوجي والعلمي والاقتصادي الذي يشهده العالم فيكفي ما يقال عنه أنه الثبات الوحيد فيه هو التغيير، وأي مؤسسة يجب أن تتسلح بما يمكنها من مواجهة التغيير الذي يحصل على كافة المستويات، وليس ضخامة مواردها المالية المتسع.<sup>(77)</sup>

ولذلك فإن السعي لمواكبة التطور التكنولوجي يجب أن يكون هدفاً أساسياً للبنوك الإسلامية لإعدادها للمنافسة محلياً وخارجياً، على أن يتم ذلك وفق استراتيجية مدروسة ورؤية وتقنيات واضحة. ومناسبة للواقع الاقتصادي للبنوك الإسلامية. ومن الركائز التي يجب أن تقوم عليها هذه الاستراتيجية في هذا الصدد ما يلي:<sup>(78)</sup>

أولاً: زيادة الاستثمار في مجال التكنولوجيا بما يمكن من إحداث طفرة فعلية في استخدامات المصارف الإسلامية للتقنيات الحديثة.

ثانياً: التركيز على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تجد فيها المصارف الإسلامية ميزة تنافسية مثل الخدمات المصرفية الإسلامية.

ثالثاً: إعداد وتدريب وتنمية مهارات الكوادر البشرية في التعامل الكفاء مع الآليات الحديثة، بما يؤدي إلى زيادة آفاق النمو والربحية للمصارف الإسلامية.

هناك مجموعة من العوامل المهمة للصناعة المالية الإسلامية في عصر الرقمنة يركز على العملاء كونه يعتبر أحد الابتكارات الدافعة في الخدمات المالية، المرونة والقابلية للتوسع فالهدف من

---

(76) حسين عبد المطلب الأسرج، "دراسات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي"، (السعودية: دراسات التمويل الإسلامية، 2017)، ص45.

(77) حسين عبد المطلب الأسرج، "مقالات في التمويل الإسلامي"، (عمان: دار المعرفة، 2017)، ص202.

(78) محمد شاهين، "دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، (العراق: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017)، 229.

المرونة القدرة على التكيف والذكاء في بيئة المنافسة، والتغيرات والفرص غير المتوقعة بالنسبة للمؤسسة، العمل على تشكيل النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، كما تتمثل أهم الهيئات الداعمة للنظام البيئي للابتكار في المنظمون، وشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية.<sup>(79)</sup>

من هنا فقد خلقت التكنولوجيا المالية فرصة كبيرة للنظام المصرفي من خلال الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية المتطورة التي تساعد البنوك على تطوير أدائها وتطويره وزيادة كفاءتها في الخدمات والمعاملات. بالنسبة للمصارف الإسلامية، تعتبر التكنولوجيا المالية هي مفتاح النجاح والتميز بين هذه المصارف، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته في هذا المجال، فإن هذه التكنولوجيا السريعة والمتقدمة هي أداة جديدة لهذا النظام المصرفي تساعد على تقديم المزيد من منتجاته. لذلك فهذه ضرورة ملحة وسياسة استراتيجية لهذه البنوك التي يجب أن تعطي حقها من تقدم ونجاحات النظام المصرفي الإسلامي.

### 3.2 أهمية التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية الفلسطينية

تعتمد المصارف الإسلامية على تقنيات التكنولوجيا المالية مع كل التحديثات لتحقيق جودة عالية، خاصة بالنظر إلى المنافسة المتزايدة في هذا القطاع، سواء بين المصارف الإسلامية فيما بينها وبين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي. ولهذا السبب، لا يعتبر امتلاك المصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية هدفاً، بل هو وسيلة في حد ذاته لتقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، ونجاح المصارف الإسلامية من خلال تلبية احتياجات العملاء، وخاصة اشتداد المنافسة وضمان مستوى أعلى من الرضا باستخدام مستويات عالية من التكنولوجيا المالية.<sup>(80)</sup> كما أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً لتطور التكنولوجيا المالية خاصة على المصارف الإسلامية، حيث تكمن هذه التقنيات الحديثة من سهولة التعريف بمنتجاتها وخدماتها المالية، وتقديم خدماتها بكفاءة كبيرة وجودة عالية وبالتالي شكلت التكنولوجيا المالية فرصة للنظام المصرفي

(79) عبد الكريم عليوي وتوفيق مزيان. "التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي". "مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة": 6 (1): 92.

(80) فاطمة الزهراء. "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية". "مجلة العلوم الإسلامية والحضارة". 6 (2): 2021: 253.

من خلال ما وفرته من أنظمة وبرامج إلكترونية متطورة ساعدت المصارف في تنمية وتطوير أدائها وزادت من كفاءتها في الخدمات والتعاملات، بالنسبة للمصارف الإسلامية فإن التكنولوجيا تشكل مفتاح نجاح وتميز لهذه المصارف فبالرغم مما حققه من نجاحات على أرض الواقع فإن هذه التكنولوجيا السريعة والمتطورة تشكل وسيلة جديدة لهذا النظام المصرفي.<sup>(81)</sup>

## 4.2 التكنولوجيا المالية الرقابية المصارف الإسلامية في فلسطين

وفيه المطالب:

### 1.4.2 تطبيقات التكنولوجيا المالية في مجال الرقابة الشرعية

شهدت السنوات (2000 - 2021) تطبيقات ناجحة للتكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل إنشاء أول منصات للتكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية منتصف سنة 2000 وهي منصات تمويل جماعي لتوفير بدائل تمويل للمستهلكين المسلمين، من قبل شركات بالتنسيق مع مزودي خدمات الدفع لتسهيل المعاملات، أو مع البنوك التقليدية لإنشاء فروع إسلامية افتراضية، أما فيما يتعلق بالتمويل الجماعي الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، مثال على ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة تأسيس منصة "بيهايف" كأول منصة تمويل مباشرة معتمدة بشكل مستقل، وتعمل ضمن أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تمكنت من توفير (25) مليون درهم إماراتي (حوالي 7 مليون دولار) لأكثر من (50) شركة صغيرة ومتوسطة في عامها الأول.<sup>(82)</sup>

### 2.4.2 تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية في مجال الرقابة الشرعية

ظهرت أسباب التخوف والحذر من تبني التكنولوجيا المالية، والتي تتمثل فيما يلي: تهديدات الأمن الإلكتروني المتزايدة، قيود الميزانية، والمخصصات المالية، نقص المهارات البشرية في مجالات الرقمية الحديثة، وقصور الدعم التقني من النظم القديمة المستخدمة، وتدني مستوى الأتمتة للعمليات التشغيلية، وقصور أو ضعف التنسيق والتعاون بين قسم تكنولوجيا المعلومات والأقسام الأخرى في المصرف، تشدد أو عدم مرونة البيئة التنظيمية والتشريعية، والقانونية، والفقدان

(81) أيمن زيد وأمنية بودراع، "التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكاري تجربة المصارف الثالثة". "مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية": (3)7: 2013: 146.

(82) بوخاري. "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية عرض لتجارب دول رائدة". مرجع سابق، 107.

المحتمل لقاعدة بيانات العملاء، وبالتالي زيادة مخاطر (تدني) السمعة والقيمة التجارية، وبالتالي بالسوق. (83)

بالتالي تقدم التكنولوجيا المالية أكبر فرصة للمصارف الإسلامية، كما تمثل أكبر تهديد، ويبدو أن يكاد يكون من المستحيل حالياً تحديد كيف تؤثر العملات المشفرة والتكنولوجيا السحابية، والذكاء الاصطناعي، وغيرها على القطاع المصرفي ككل وعلى الصناعة الإسلامية تحديداً.

بالتالي عندما تلجأ المصارف الإسلامية إلى استخدام التكنولوجيا المالية قد ينتج عن ذلك زيادة حدة المنافسة بين المصارف نسبياً من خلال تمكينها من تقديم خدمات أفضل وأكثر عملائها، وهكذا فإن ذلك يثير عدة تحديات منها: (84)

المحافظة على العملاء الحاليين وكسب عملاء جدد، ويتوقف ذلك بشكل كبير على الصورة التي يطرح بها المصرف نفسه لعملائه، فاستخدام التكنولوجيا يمكن أن يتيح للمصارف تقديم تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية على مدار الساعة دون أن تضطر العملاء للوقوف بالدور لمدة طويلة، وبمعنى آخر يجب على المصارف أن تسعى لتحقيق الراحة لعملائها الحاليين والمرتبين مقارنة بالمصارف المنافسة، التي تقدم مثل هذه الخدمات.

تنوع مزيج الخدمات (زيادة طول خط الخدمة)، التي يمكن بيعها للعملاء الحاليين والمرتبين، حيث يمكن للتكنولوجيا أن تقدم حلاً لهذه المشكلة في مجالين أساسيين هما:

أولاً: الحد من العمل الروتيني ومن الأعباء الإدارية للعاملين في المصرف، حيث تؤدي استخدام التكنولوجيا الى توجيه الجهد والوقت نحو العمل الذي يتطلب مهارات يعني تحسين ربحية المصرف، كما يسهم في تكريس جزء أكبر من وقت الموظفين لإنجاز المعاملات المالية، التي تتطلب وقتاً طويلاً لمعالجتها.

---

(83) يونس التميمي، "الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي (كفاءة استخدام الموارد بين المنهج والممارسة)". دار الأكاديميون للنشر. ط1. القاهرة. 2021. 299.

(84) حسين الأسرج، "دور التكنولوجيا في تطوير المصرفية الإسلامية"، دراسة منشورة بالمشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، لبنان، ديسمبر، 2014. 8.

ثانياً: يسهم استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات الجديدة والترويج لها، كما أنها تزود العاملين المتخصصين بإدارة محافظ الأوراق المالية في مصارف الاستثمار وقطاع المؤسسات بمصادر أفضل من المعلومات من أجل دعم عملية اتخاذ القرار.



### الفصل الثالث

#### الدراسة الميدانية لتوظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية وكفاءة الرقابة الشرعية فيها والتحديات التي تواجهها

بعد أن تناولت الدراسة بالفصول السابقة الجوانب النظرية لتوظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية ودور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية، فإن الفصل الثالث يتناول هذه الموضوعات من الجوانب الميدانية حيث يتم استطلاع رأي أهل الاختصاص والعاملين بالمصارف نفسها.

### 1.3 منهجية الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً لأسئلة الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من موظفي المصارف الإسلامية في فلسطين. فهذا الفصل يتضمن وصف لاستمارة الاستبيان وتركيبها وكذلك المقياس المستخدم لاستمارة الاستبيان وثبات الاستبانة. كما يحتوي هذا الفصل على الإحصاءات الوصفية ممثلة بالمتوسط والانحراف المعياري لجميع أسئلة الاستبيان مع الجداول التكرارية والعرض البياني للمعلومات العامة للموظفين، وأخيراً يتم اختبار فرضيات البحث باستخدام اختبار تي (T). أيضاً احتوى هذا الفصل على حساب معامل الارتباط (سبيرمان) بين درجة كل فقرة داخل البعد والدرجة الكلية للأبعاد ككل وذلك لقياس صدق وثبات الاستبانة وكذلك مقياس الفا كرونباخ للثبات.

فقد قام الباحث بتوزيع الاستبيان عبر رابط باستخدام نماذج مايكروسوفت وحصل على (131) رد صالح للتحليل وهو عدد مقبول وممثل لمجتمع البحث ليتم التعميم عليه. ويعقب الحصول على ردود يتم إعدادها للإدخال، بالاستعانة ببرنامج (SPSS) للتحليل الإحصائي، ومن ثم القيام بتصميم قاعدة للبيانات ليتم إدخال البيانات وبعدها الحصول على تحليلات مطلوبة منه واختبار فرضيات مطلوبة.

### 2.3 وصف استمارة الاستبيان

#### 1- تركيب استمارة الاستبيان

تتكون الاستبيان من قسمين:

- **القسم الأول:** البيانات الديموغرافية للموظفين وتحتوي على معلومات عامة عن المشاركين في تعبئة الاستبيان وتتضمن التالي: (الجنس - العمر - سنوات الخبرة - المؤهل العلمي - التخصص العلمي - طبيعة العمل - مكان العمل).

- **القسم الثاني:** ويتكون من مجموعة من الفقرات المتعلقة بمحاور توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية ويحتوي على المحاور التالية:

- المحور الأول: توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، ويحتوي على (13) فقرة.

- المحور الثاني: دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية، ويحتوي على (15) فقرة.

- المحور الثالث: تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية، ويحتوي على (13) فقرة.

## 2- مقياس استمارة الاستبيان

استخدم المقياس: ليكارت الخماسي لتوضيح آراء أفراد العينة محل الدراسة بخصوص العبارات والجمل التي وردت في الاستبيان، وتم تخصيص خمسة أوزان ترجيحية لحساب الأوساط الحسابية لآراء عينة الدراسة، وبناء عليه فإن المتوسط المرجح يتم احتسابه بحسب ما يلي:

الجدول (1-3): يبين متوسط مرجح لمقياس ليكارت الخماسي

الترميز	المتوسط المرجح	من	إلى	نسبة تطبيق	مستوى التطبيق
5	موافق بشدة	4.20	5	83.9% - 100%	مرتفع جداً
4	موافق	3.40	4.19	67.9% - 83.8%	مرتفع
3	محايد	2.60	3.39	51.9% - 67.8%	متوسط
2	غير موافق	1.80	2.59	35.9% - 51.8%	ضعيف

الترميز	المتوسط المرجح	من	إلى	نسبة تطبيق	مستوى التطبيق
1	غير موافق بشدة	1	1.79	0% - 35.8%	ضعيف جداً

## (2) قياس صدق الاستبانة وثباتها

إن صدق أداة الدراسة يعني أي مدى تعكس فقرات أو عبارات استخدمت في أداة الدراسة التمثيل لمتغيرات الدراسة، بناء عليه الإمكانية لتعميم المتغيرات للدراسة ونتائجها على المجتمع، فيما تعني خاصية الثبات أو الاعتمادية مدى قدرة الأداة هذه على إنجاز هدف الدراسة، يضاف إلى ذلك الثبات لهذه النتائج استقراريتها، يقصد تلك النتائج التي حصل عليها لأول مرة، وإمكانية استخدام أداة الدراسة تارة أخرى بفترات لاحقة وقد تم التأكيد على صدق الاستبانة بطريقتين اثنتين هما:

### 1- "صدق المحكمين" الصدق الظاهري:

يقصد بـ "صدق المحكمين" الصدق الظاهري: مدى مناسبة أداة الدراسة لموضوعات الدراسة ومدى قيامها بتغطية مختلف الجوانب التي تعلق بأهداف الدراسة ومتغيراتها من خلال القيام بعرض الاستبانة وتقديمها على عدد من المحكمين من أهل التخصص في مجال تلك الظواهر أو مشكلة موضوع البحث، وتشكلت من اختصاصيين، وقد استجاب الباحث لرأي المحكمين، وعمل على إجراء تعديلات بإضافة أو حذف لتنسجم مع المقترحات التي قدمت، وبهذا كانت الاستبانة مجلتها الأخيرة كما في ملحق (1).

### 2- صدق المحتوى "صدق الاتساق الداخلي":

ويعني هذا المدى لاتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع مجال تنتمي إليه هذه الفقرة، واحتسب الاتساق الداخلي للاستبيان لمعرفة مدى التجانس الداخلي لأداة البحث؛ عبر حساب المعامل للارتباط (سبيرمان) بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الذي تنتمي إليه.

### 3.3 محاور الاستبانة:

- المحور الأول: توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية
- الجدول (2-3): يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول "توظيف التكنولوجيا" مع درجة المحور الكلية

م	الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة (Sig.)
1	يوظف المصرف التكنولوجيا المالية لخدمة العملاء.	0.715**	0.000
2	يستخدم المصرف تقنية حفظ المعلومات وتخزينها عبر سيرفرات خاصة على نطاق واسع.	0.604**	0.000
3	يوفر المصرف أنظمة أمن تحول دون استخدام قواعد البيانات المالية بشكل غير قانوني.	0.656**	0.000
4	يملك موظفو المصرف القدرة الكافية في استخدام التكنولوجيا المالية.	0.779**	0.000
5	تعتبر التكنولوجيا المالية جزءاً من نظام المعلومات الكلي للمصرف.	0.622**	0.000
6	يوفر المصرف منصة للتمويل الجماعي.	0.628**	0.000
7	يوظف المصرف التكنولوجيا المالية من أجل رفع كفاءة أعماله.	0.752**	0.000
8	يستخدم المصرف تقنيات التكنولوجيا المالية من أجل خفض المخاطر المتعلقة بأمان المعاملات المالية.	0.701**	0.000
9	يوفر المصرف منصة لتحويل الأموال والمدفوعات عبر الهاتف المحمول	0.586**	0.000
10	يتميز نظام المعلومات بسهولة استرجاع المعلومات.	0.696**	0.000

م	الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة (Sig.)
11	العاملون في مجال التكنولوجيا المالية من أصحاب الاختصاص في حقل المعلومات	0.763**	0.000
12	تُشرك إدارة المصرف الموظفين في مؤتمرات حول أهمية التكنولوجيا المالية.	0.728**	0.000
13	يملك المصرف خطة استراتيجية تكنولوجية واضحة.	0.779**	0.000

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS، (\*\* عند مستوى دلالة 0.01)

يُبين الجدول 3-2 معامل ارتباط بين كل فقرة من الفقرات للمحور الأول "توظيف التكنولوجيا" ودرجة المحور الكلية، حيث يبيّن أن المعاملات للارتباط مرتفعة، ومستوى دلالتها بأقل من المستوى المعنوية (0.01) وبناء على ذلك فهي دالة إحصائياً، ويعدّ المحور صادقاً بما تم وضعه للقياس من خلاله: من دراسة توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

وكانت أعلى قيمة بهذا الارتباط للفقرتين: الأولى: "يملك موظفو المصرف القدرة الكافية في استخدام التكنولوجيا المالية"، والفقرة الثانية: يمتلك المصرف خطة استراتيجية تكنولوجية واضحة. وهذا يدلّ على قوة ارتباط هذه الفقرات بالمحور.

وكانت أقل قيمة لهذا الارتباط لفقرة: "يوفر المصرف منصة لتحويل الأموال والمدفوعات عبر الهاتف المحمول"، حيث بلغ معامل ارتباط سبيرمان لها  $0.586^{**}$ . وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه من دراسة توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

#### • المحور الثاني: دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية

الجدول (3-3): يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني "دور

التكنولوجيا المالية" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة (Sig.)
1	تسهل التكنولوجيا المالية من عملية إشراف الرقابة الشرعية على فروع المصرف.	0.598**	0.000
2	يوفر المصرف مصممي برامج قادرين على تصميم نظام الرقابة الشرعية.	0.827**	0.000
3	تسهل التكنولوجيا المالية من عملية التواصل ما بين المصرف والرقابة الشرعية	0.689**	0.000
4	تواكب الرقابة الشرعية التطورات التكنولوجية الحديثة.	0.765**	0.000
5	تعمل التكنولوجيا المالية على توثيق الإجراءات التي اتبعتها هيئة الرقابة الشرعية في عملها.	0.808**	0.000
6	تنظم التكنولوجيا المالية العلاقة ما بين الرقابة الشرعية والدوائر داخل المصرف.	0.777**	0.000
7	يوظف المصرف تطبيقات بسيطة تسمح لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية بممارسة مسؤولياتهم بفاعلية.	0.786**	0.000
8	تدعم التكنولوجيا المالية عملية المراقبة الدورية بطريقة سهلة.	0.739**	0.000
9	تساعد التكنولوجيا المالية بتقنياتها لتحقيق الجودة في العمل المصرفي.	0.679**	0.000
10	يتكيف أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مع التكنولوجيا المتغيرة.	0.793**	0.000
11	تقدم التكنولوجيا المالية الدعامات الكافية للرقابة الشرعية في مجال تكنولوجيا المعلومات.	0.785**	0.000
12	يعمل نظام المعلومات المستخدم على تخفيض نسبة المكاسب غير الشرعية.	0.709**	0.000

م	الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة (Sig.)
13	توفر الإدارة البرامج بكمية كافية لتسهيل العمل على موظفين الرقابة الشرعية.	0.853**	0.000
14	البرمجيات المتوفرة تغطي كافة أعمال الرقابة الشرعية.	0.823**	0.000
15	يوظف المصرف تطبيقات من منتجات التكنولوجيا المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.	0.784**	0.000

المصدر: مخرجات التحليل للبرنامج SPSS الإحصائي، (\*\* عند مستوى الدلالة 0.01)

الجدول السابق يوضح معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني "دور التكنولوجيا المالية" والدرجة الكلية للمحور نفسه، الذي يوضح أن معاملات الارتباط عالية ومستوى الدلالة لها أقل من مستوى المعنوية (0.01) وبناء عليه هي دالة إحصائياً، وبذلك يعد محورا صادقاً للهدف الذي وضع لقياسه.

• المحور الثالث: تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية

الجدول (3-4): يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني "تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية" مع درجة المحور الكلية

م	الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة (Sig.)
1	هناك ضعف في الكوادر البشرية العاملة في تطبيقات التكنولوجيا المالية في الرقابة الشرعية.	0.732**	0.000
2	هناك صعوبات متعلقة بضعف استجابة البنوك للتطورات بهذا المجال.	0.762**	0.000
3	عدم وجود عملية رقابة شرعية شاملة معتمدة على التكنولوجيا.	0.685**	0.000
4	عدم وجود شركات منتجة لأنظمة رقابية للتدقيق الشرعي المتعلق بالتكنولوجيا	0.629**	0.000
5	عدم تقبل الإدارات المصرفية وجود عمليات رقابية تكنولوجية بعيداً عن الأسلوب الكلاسيكي بالرقابة.	0.819**	0.000
6	عدم ملاءمة طبيعة الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المالية.	0.838**	0.000
7	عدم قناعة العاملين بلجان الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بجدوى الرقابة الشرعية من خلال التكنولوجيا المالية.	0.834**	0.000
8	صعوبة البرامج التكنولوجية وتعقيدها لتحقيق معايير الرقابة الشرعية.	0.830**	0.000
9	هناك صعوبات متعلقة بكلفة التطبيقات التكنولوجية في مجال الرقابة الشرعية وغيرها.	0.715**	0.000
10	صعوبة تحليل المخاطر من خلال التكنولوجيا المالية.	0.781**	0.000
11	عدم قدرة التكنولوجيا المالية عن الكشف عن المكاسب غير المشروعة.	0.717**	0.000

م	الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة (Sig.)
12	عدم القناعة بجودة الالتزام الشرعي باستخراج التقارير لهيئة الفتوى والرقابة باستخدام التكنولوجيا المالية.	0.792**	0.000
13	عدم القناعة بجودة فحص العينات وكفاءة وسرعة إنجازها في التدقيق الشرعي.	0.810**	0.000

المصدر: مخرجات التحليل للبرنامج SPSS الإحصائي، (\*\* عند مستوى الدلالة 0.01) الجدول السابق يوضح معامل ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثالث "تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية" مع الدرجة الكلية للمحور، الذي يظهر أن المعاملات للارتباط عالية ومستوى الدلالة لها أقل من المستوى المعنوية (0.01) وعليه فهي دالة إحصائياً، وبذلك يعد المحور صادقاً لما أعد لقياسه.

### 3- الصدق البنائي:

وهو أحد المقاييس لصدق الأداة التي تقيس مدى إنجاز الأهداف التي تريد الأداة أن تصل إليها، ويظهر مدى ارتباط كل محور أو بُعد بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

الجدول (3-5): يبين معامل ارتباط بين درجة كل محور من المحاور للاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

مستوى دلالة (Sig.)	معامل الارتباط لسبيرمان	المحاور	
0.000	0.623**	توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية	1
0.007	0.681**	دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية	2
0.000	0.483**	تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية	3

المصدر: مخرجات التحليل للبرنامج SPSS الإحصائي، (\*\* عند مستوى الدلالة 0.01) يوضح الجدول السابق (3-5) معامل الارتباط بين كل محور ودرجة الاستبانة الكلية، الذي يوضح أن معاملات الارتباط الموضحة عالية ومتوسطة وهي دالة عند المستوى المعنوية (0.01)، وذلك يوضح ارتباط كل محور بدرجة كلية، وعليه فإن الفقرات للاستبانة تعد ذات صدقية بحد كبير لما أعد للقياس له.

### 3- ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات استبانة الدراسة بأن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها، فيما لو أعيد تنفيذ الاستبانة وتوزيعها الاستبانة لأكثر من مرة بنفس الشروط والظروف، بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني استقرارها في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير، إذا تمت عملية إعادة التوزيع لها على أفراد العينة لمرات عدة خلال فترة زمنية محددة.

الجدول (3-6): يوضح معامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات) لمحاور الدراسة

م	المحاور	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	معامل المصدقية
1	توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية	13	0.902	0.950
2	دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية	15	0.948	0.974
3	تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية	13	0.948	0.974
	كل الفقرات	41	0.900	0.949

المصدر: مخرجات التحليل للبرنامج SPSS الإحصائي

يتضح من النتيجة التي وضحت في الجدول السابق أن القيمة لمعامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.60) لكافة المحاور فتجدها تعادل (0.902) لمحور توظيف التكنولوجيا و(0.948) لمحور دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية و(0.948) لمحور تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية و(0.900) لجميع فقرات الاستبانة، لذلك من الممكن أن يعتبر المقياس التدريجي هذا موثوقا فيه، وبالتالي فيمكن أن يعتمد عليه بالعينة، وهذا يعني أن الاستبانة في الصورة النهائية التي تم توزيعها كانت ملائمة، وبذلك قد تأكد لدينا صدق استبانة الدراسة وثباتها، مما يعزز الثقة بصحة الاستبانة وصلاحيه الاستبانة نفسها لتحليل النتائج وبالتالي الإجابة عن أسئلة الدراسة هذه.

### 4.3 تحليل البيانات الأساسية للمبحوثين

#### 1. الجنس

عند الدراسة لتوزيع عينة هذه الدراسة بحسب النوع الاجتماعي يتضح أن (83.2%) من المبحوثين هم من الذكور، فيما يشكل الإناث (16.8%) من المبحوثين.

#### 2. العمر

الجدول الآتي يوضح توزيع العينة بحسب عمر الموظف، ومنه يتضح أن (51.9%) من المبحوثين أعمارهم أقل من 40 سنة، و(48.1%) للموظفين الذين أعمارهم 40 سنة فأكثر.

الجدول (3-7): يبين توزيع عينة الدراسة بحسب العمر

الأعمار	عدد	النسب
الأقل من ال 30 عام	18	13.7%
30 عاما - أقل من 40 عاما	50	38.2%
40 عاما - أقل من 50 عاما	44	33.6%
50 عاما فأكثر	19	14.5%
الإجمالي	131	100%

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

معظم العاملين من الشباب، وهذه لها دلالة أن الغالبية من الشباب وهذا يسهل مهمة البنك بتوظيف التكنولوجيا المالية خاصة أنهم أكثر تقبلا للتغيير والتحديث.

### 3. عدد سنوات الخبرة

الجدول فيما يلي يظهر توزيع العينة للدراسة بحسب سنوات خبرة الموظفين، ومنه يتضح أن (53.5%) من المبحوثين ممن خبرتهم (15 سنة فأكثر)، و(46.5%) من المبحوثين ممن خبرتهم (أقل من 15 سنة).

الجدول (3-8): يظهر توزيع عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة

سنوات خبرة	عدد	نسبة
أقل من 5 سنوات	18	13.7%
5 سنوات – أقل من 10 سنوات	19	14.5%
10 سنوات – أقل من 15 سنة	24	18.3%
15 سنة فأكثر	70	53.5%
الإجمالي	131	100%

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

من هنا يتبين لنا أن فئة الخبرة 15 سنة فأكثر هي الأكبر فهي تمثل نحو 70 شخصا من عينة الدراسة، بنسبة تزيد على النصف بقليل. وهذا يعني أنهم قد يسهموا بشكل جيد بدمج خبرتهم التقليدية مع الجانب التكنولوجي ليؤدوا مخرجات إيجابية للعمل.

#### 4. المؤهل العلمي

الجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي للموظفين ومنه نجد نصف الباحثين من الحاصلين على الشهادة الجامعية (شهادة البكالوريوس)، كما نجد أن (2.3%) منهم ممن لديهم دبلوم والبقية من الحاصلين على الدراسات العليا (ماجستير - دكتوراه).

الجدول (3-9): يبين توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي

مؤهل العلمي	عدد	نسبة
الدبلوم	3	2.3%
البكالوريوس	70	53.4%
الماجستير	43	32.8%
الدكتوراه	15	11.5%
إجمالي	131	100%

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

## 5. التخصص العلمي

يوضح الجدول التالي توزيع العينة حسب تخصص الموظفين العلمي ومنه يتضح أن (66.4% من الباحثين ممن يعملون في مجالات المالية والإدارة (محاسبة، إدارة، تسويق.. الخ)، وبقية النسب كما في الجدول أدناه. وهذا أدعى لتوظيف التكنولوجيا بمجالات خبرة هؤلاء الموظفين.

الجدول (3-10): يوضح توزيع العينة حسب تخصص المستجوب العلمي

النسبة	العدد	التخصص العلمي
4.6 %	6	مجالات الشريعة والقانون (فقه وتشريع، قانون وتحكيم، فقه المعاملات المالية الإسلامية.. الخ)
15.3 %	20	مجالات الاقتصاد الاسلامي (مصارف، تمويل، تأمين.. الخ)
66.4 %	87	مجالات المالية والإدارة (محاسبة، إدارة، تسويق.. الخ)
12.2 %	16	مجالات التقنية (برمجيات، أنظمة، شبكات.. الخ)
0.8 %	1	هندسة صناعية
0.8 %	1	علوم سياسية
100 %	131	الإجمالي

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

يلحظ أنّ الغالبية العظمى من تخصصات العاملين في البنوك -بحسب العينة- ليسوا من خريجي الاقتصاد الإسلامي، ويعملون في بنوك إسلامية.

## 6. طبيعة العمل

الجدول فيما يلي يوضح توزيع العينة بحسب طبيعة عمل الموظفين، ومنه يتضح أن ثلث الباحثين من الإدارة التنفيذية، كما نجد أن ما يقارب ثلث الباحثين من الأكاديميين والباحثين. وتمثلت غير ذلك في الآتي: (موظف بنك أو إداري - موارد

بشرية - مساعد مدير البيع المباشر - مدير مكتب - مدير وحدة التنمية والاستثمار - مدير بنك أو فرع - سلطة النقد - خدمة العملاء - تمويل المشاريع والشركات - تمويل - تدقيق داخلي - الرقابة والتفتيش - التمويل والبنوك - الإدارة الوسطى - ادارة رقابية).

الجدول (3-11): يبين توزيع عينة الدراسة بحسب طبيعة العمل

النسبة	العدد	طبيعة العمل
3.8 %	5	عضو هيئات الرقابة الشرعية: (العليا/ الداخلية بالمؤسسة)
33.6 %	44	الإدارة التنفيذية: (التحول الرقمي، الأنظمة والشبكات، القنوات الإلكترونية)
7.6 %	10	الإدارة الشرعية: (الالتزام الشرعي، الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي)
30.5 %	40	الأكاديميين / الباحثين / المختصين في: (التكنولوجيا المالية، الصيرفة الرقمية، الاقتصاد والتمويل الإسلامي)
24.4 %	32	غير ذلك
100 %	131	الإجمالي

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

## 7. مكان العمل

الجدول فيما يلي يوضح التوزيع لعينة بحسب مكان العمل ومنه يتضح أن (39.7 %) من الباحثين ممن يعملون في البنك الإسلامي العربي، كما نجد أن (32.8 %) ممن يعملون في البنك الإسلامي الفلسطيني. وتمثلت غير ذلك في الآتي: (البنك الاسلامي الاردني - ICT

- شركة استثماريه - سلطة النقد - جامعة فلسطين التقنية - بلدية الخليل - باحث في المالية الإسلامية - باحث دكتوراه - أستاذ جامعة - المصرف الإسلامي الليبي).

### الجدول (3-12): يبين توزيع عينة الدراسة بحسب مكان العمل

النسبة	العدد	مكان العمل
39.7 %	52	البنك الإسلامي العربي
32.8 %	43	البنك الإسلامي الفلسطيني
6.9 %	9	مصرف الصفا
7.6 %	10	جميع المصارف الإسلامية الفلسطينية (الإسلامي العربي، الإسلامي الفلسطيني، مصرف الصفا)
13 %	17	غير ذلك
100 %	131	الإجمالي

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

### 5.3 تحليل للفقرات للاستبيان

هذا القسم يحتوي على إحصاءات وصفية لرأي الباحثين عن جمل وفقرات وعبارات محاور الاستبانة للدراسة هذه. هذه الإحصاءات تتمثل بوسط حسابي، ومستوى التطبيق، وانحراف معياري، ووزن نسبي وترتيب كل فقرة.

#### • المحور الأول: توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية

الجدول فيما يلي يوضح الوسط الحسابي ومستوى التطبيق والانحراف المعياري والوزن النسبي لرأي الباحثين حول العبارات المخصصة لمحور توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

الجدول (3-13): يوضح الاحصاءات الوصفية لفقرات محور توظيف التكنولوجيا

المالية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	مستوى التطبيق	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	يوظف المصرف التكنولوجيا المالية لخدمة العملاء.	4.47	مرتفع جداً	0.586	89.4	4
2	يستخدم المصرف تقنية حفظ المعلومات وتخزينها عبر سيرفرات خاصة على نطاق واسع.	4.59	مرتفع جداً	0.567	91.8	2
3	يوفر المصرف أنظمة أمن تحول دون استخدام قواعد البيانات المالية بشكل غير قانوني.	4.40	مرتفع جداً	0.857	88	5
4	يملك موظفو المصرف القدرة الكافية في استخدام التكنولوجيا المالية.	4.19	مرتفع	0.776	83.8	9
5	تعتبر التكنولوجيا المالية جزءاً من نظام المعلومات الكلي للمصرف.	4.49	مرتفع جداً	0.625	89.8	3
6	يوفر المصرف منصة للتمويل الجماعي.	3.64	مرتفع	1.089	72.8	12
7	يوظف المصرف التكنولوجيا المالية من أجل رفع كفاءة أعماله.	4.31	مرتفع جداً	0.692	86.2	7
8	يستخدم المصرف تقنيات التكنولوجيا المالية من أجل خفض المخاطر المتعلقة بأمان المعاملات المالية.	4.37	مرتفع جداً	0.670	87.4	6

م	الفقرات	الوسط الحسابي	مستوى التطبيق	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
9	يوفر المصرف منصة لتحويل الأموال والمدفوعات عبر الهاتف المحمول.	4.62	مرتفع جداً	0.518	92.4	1
10	يتميز نظام المعلومات بسهولة استرجاع المعلومات.	4.40	مرتفع جداً	0.616	88	5
11	العاملون في مجال التكنولوجيا المالية من أصحاب الاختصاص في حقل المعلومات.	4.18	مرتفع	0.783	83.6	10
12	تُشرك إدارة المصرف الموظفين في مؤتمرات حول أهمية التكنولوجيا المالية.	4.02	مرتفع	0.818	80.4	11
13	يملك المصرف خطة استراتيجية تكنولوجية واضحة.	4.24	مرتفع جداً	0.833	84.8	8
	<b>محور توظيف التكنولوجيا</b>	4.30	مرتفع جداً	0.502		

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي:

- ❖ حصلت فقرة (9) على الأول ترتيباً بمتوسط (4.62) والانحراف المعياري (0.518) وبنسبة (92.4 %) ومستوى التطبيق عالٍ جداً، وهو ما يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية توفر منصة لتحويل الأموال والمدفوعات عبر الهاتف المحمول.
- ❖ أما الفقرة فقد (2) فقد حصلت على الثاني ترتيباً بمتوسط (4.59) والانحراف المعياري (0.567) بنسبة (91.8 %) وكان مستوى التطبيق فمرتفع جداً، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تستخدم تقنية حفظ المعلومات وتخزينها عبر سيرفرات خاصة على نطاق واسع.

❖ أما الفقرة (5) فقد حصلت على الثالث ترتيباً بمتوسط (4.49) والانحراف المعياري (0.625) بنسبة (89.8%) أما مستوى تطبيق فمرتفع جداً، مما يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تعتبر التكنولوجيا المالية جزءاً من نظام المعلومات الكلي للمصرف.

❖ أما الفقرة (1) فقد حصلت على الترتيب الرابع بالمتوسط (4.47) والانحراف المعياري (0.586) بنسبة (89.4%) ومستوى تطبيق فمرتفع جداً، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية توظف التكنولوجيا المالية لخدمة العملاء.

❖ وحصلت الفقرتان رقم (3، 10) على الترتيب الخامس بمتوسط (4.40) وبنسبة (88%) ومستوى تطبيق فمرتفع جداً، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية توفر أنظمة أمن تحول دون استخدام قواعد البيانات المالية بشكل غير قانوني، ويتميز نظام المعلومات فيها بسهولة استرجاع المعلومات.

❖ أما الفقرة (8) فقد حصلت على السادس ترتيباً بالمتوسط (4.37) وبانحراف معياري (0.670) بنسبة (87.4%) بمستوى تطبيق مرتفع جداً، وهو ما يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تستخدم تقنيات التكنولوجيا المالية من أجل خفض المخاطر المتعلقة بأمان المعاملات المالية.

❖ أما الفقرة (7) فقد حصلت على السابع ترتيباً بالمتوسط (4.31) وبانحراف معياري (0.692) بنسبة (86.2%) بمستوى تطبيق مرتفع جداً، وهو ما يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية توظف التكنولوجيا المالية من أجل رفع كفاءة أعمالها.

❖ أما الفقرة (13) فقد حصلت على الثامن ترتيباً بالمتوسط (4.24) وبانحراف معياري (0.833) بنسبة (84.8%) وبمستوى تطبيق مرتفع جداً، وهذا ما يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تمتلك خطة استراتيجية تكنولوجية واضحة.

❖ وحصلت الفقرة (4) على التاسع ترتيباً بمتوسط (4.19) وبانحراف معياري (0.776) بنسبة (83.8%) ومستوى تطبيق مرتفع، وهذا ما يدل على أن موظفي المصارف الإسلامية الفلسطينية يمتلكون القدرة الكافية في استخدام التكنولوجيا المالية.

- ❖ أما الفقرة (11) فقد حصلت على العاشر ترتيباً بالمتوسط (4.18) وبانحراف معياري (0.783) بنسبة (83.6%) وبمستوى تطبيق مرتفع، وهذا ما يدل على أن العاملين في مجال التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية هم من أصحاب الاختصاص في حقل المعلومات.
- ❖ أما الفقرة (12) فقد حصلت على ترتيب حادي عشر بمتوسط (4.02) وبانحراف معياري (0.818) بنسبة (80.4%) وبمستوى تطبيق مرتفع، وهذا ما يدل على أن إدارة المصارف الإسلامية الفلسطينية تُشرك الموظفين في مؤتمرات حول أهمية التكنولوجيا المالية.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (6) على الترتيب الثاني عشر بمتوسط (3.64) وبانحراف معياري (1.089) بنسبة (72.8%) وبمستوى تطبيق مرتفع، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية توفر منصة للتمويل الجماعي.
- ❖ ونجد أن متوسط المحور يساوي (4.30) بانحراف معياري (0.502) وبمستوى تطبيق مرتفع جداً، وهذا يدل على أن هناك توظيف للتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل مرتفع جداً.

• المحور الثاني: دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية

الجدول التالي يبين الوسط الحسابي ومستوى التطبيق والانحراف المعياري والوزن النسبي لآراء الباحثين حول العبارات المخصصة لمحور دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية.

الجدول (3-14): يوضح الإحصاءات الوصفية لفقرات محور دور التكنولوجيا المالية

في رفع كفاءة الرقابة الشرعية

ترتيب	وزن نسبي	انحراف معياري	مستوى التطبيق	وسط حسابي	فقرات
2	87.4	0.851	مرتفع جداً	4.37	تسهل التكنولوجيا المالية من عملية إشراف الرقابة الشرعية على فروع المصرف.
12	78.4	0.876	مرتفع	3.92	يوفر المصرف مصممي برامج قادرين على تصميم نظام الرقابة الشرعية.
3	86.6	0.588	مرتفع جداً	4.33	تسهل التكنولوجيا المالية من عملية التواصل ما بين المصرف والرقابة الشرعية.
6	83	0.673	مرتفع	4.15	تواكب الرقابة الشرعية التطورات التكنولوجية الحديثة.
5	84.6	0.674	مرتفع جداً	4.23	تعمل التكنولوجيا المالية على توثيق الإجراءات التي اتبعتها هيئة الرقابة الشرعية في عملها.

ترتيب	وزن نسبي	انحراف معياري	مستوى التطبيق	وسط حسابي	فقرات	
7	82.6	0.774	مرتفع	4.13	تنظم التكنولوجيا المالية العلاقة ما بين الرقابة الشرعية والدوائر داخل المصرف.	6
11	80.4	0.838	مرتفع	4.02	يوظف المصرف تطبيقات بسيطة تسمح لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية بممارسة مسؤولياتهم بفاعلية.	7
4	86.4	0.745	مرتفع جداً	4.32	تدعم التكنولوجيا المالية عملية المراقبة الدورية بطريقة سهلة.	8
1	88	0.586	مرتفع جداً	4.40	تساعد التكنولوجيا المالية بتقنياتها لتحقيق الجودة في العمل المصرفي.	9
11	80.4	0.743	مرتفع	4.02	يتكيف أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مع التكنولوجيا المتغيرة.	10
8	82.4	0.648	مرتفع	4.12	تقدم التكنولوجيا المالية الدعامة الكافية للرقابة الشرعية في مجال تكنولوجيا المعلومات.	11
9	82.2	0.630	مرتفع	4.11	يعمل نظام المعلومات المستخدم على تخفيض نسبة المكاسب غير الشرعية.	12

ترتيب	وزن نسبي	انحراف معياري	مستوى التطبيق	وسط حسابي	فقرات
10	82	0.827	مرتفع	4.10	توفر الإدارة البرامج بكمية كافية لتسهيل العمل على موظفين الرقابة الشرعية.
13	74.6	0.802	مرتفع	3.73	البرمجيات المتوفرة تغطي كافة أعمال الرقابة الشرعية.
10	82	0.755	مرتفع	4.10	يوظف المصرف تطبيقات من منتجات التكنولوجيا المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
		0.563	مرتفع	4.14	دور التكنولوجيا المالية

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح ما يأتي:

- ❖ لقد حصلت فقرة (9) على الأول ترتيباً بمتوسط (4.40) وبانحراف المعياري (0.586) بنسبة (88%) ومستوى التطبيق عال جداً، وهو ما يدل على أن التكنولوجيا المالية تساعد بتقنياتها لتحقيق الجودة في العمل المصرفي.
- ❖ أما فقرة (1) فقد حصلت على الترتيب الثاني بمتوسط (4.37) وبانحراف معياري (0.851) بنسبة (87.4%) وكان مستوى التطبيق مرتفع جداً، وهو ما يدل على أن التكنولوجيا المالية تسهل من عملية إشراف الرقابة الشرعية على فروع المصارف.
- ❖ أما فقرة (3) فقد حصلت على الثالث ترتيباً بمتوسط بلغ نحو (4.33) وبانحراف معياري بلغ (0.588) وبنسبة وصلت (86.6%) وبمستوى تطبيق عال جداً، وهو يشير إلى أن التكنولوجيا المالية تسهل من عملية التواصل ما بين المصرف والرقابة الشرعية.

- ❖ أما فقرة (9) فقد حصلت على الرابع ترتيباً بمتوسط (4.32) وبانحراف معياري (0.745) بنسبة (86.4%) وكان مستوى التطبيق مرتفع جداً، وهو ما يدل على أن التكنولوجيا المالية تدعم عملية المراقبة الدورية بطريقة سهلة.
- ❖ أما فقرة (5) فقد حصلت على الخامس ترتيباً، بمتوسط (4.23) بنسبة (84.6%) ومستوى التطبيق مرتفع جداً، وهذا ما يدل على أن التكنولوجيا المالية تعمل على توثيق الإجراءات التي اتبعتها هيئة الرقابة الشرعية في عملها.
- ❖ أما فقرة (4) فقد حصلت على السادس ترتيباً بمتوسط (4.15) وبانحراف معياري (0.673) وبنسبة (83%) ومستوى تطبيق مرتفع، وهذا ما يدل على أن الرقابة الشرعية تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.
- ❖ أما الفقرة (6) فقد حصلت على السابع ترتيباً بمتوسط (4.13) بانحراف معياري (0.774) بنسبة (82.6%) وكان مستوى تطبيق مرتفعاً، وهذا ما يدل على أن التكنولوجيا المالية تنظم العلاقة ما بين الرقابة الشرعية والدوائر داخل المصرف.
- ❖ أما الفقرة (11) فقد حصلت على الثامن ترتيباً بمتوسط (4.12) وبانحراف معياري (0.648) بنسبة (82.4%) وبمستوى تطبيق مرتفع، وهذا ما يدل على أن التكنولوجيا المالية تقدم الدعامة الكافية للرقابة الشرعية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- ❖ وحصلت الفقرة (12) على التاسع ترتيباً بمتوسط (4.11) وبانحراف معياري (0.630) بنسبة (82.2%) وبمستوى تطبيق مرتفع، وهذا ما يدل على أن نظام المعلومات المستخدم يعمل على تخفيض نسبة المكاسب غير الشرعية.
- ❖ وحصلت الفقرتان رقم (13، 15) على الترتيب العاشر بمتوسط (4.10) وانحراف معياري (0.827) وبنسبة (82%) ومستوى تطبيق مرتفع، وهذا يدل على أن الإدارة توفر البرامج بكمية كافية لتسهيل العمل على موظفين الرقابة الشرعية وأن المصارف الإسلامية الفلسطينية توظف تطبيقات من منتجات التكنولوجيا المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ❖ وحصلت الفقرتان رقم (7، 10) على الترتيب الحادي عشر بمتوسط (4.02) وانحراف معياري (0.838) وبنسبة (80.4%) ومستوى تطبيق مرتفع، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية توظف تطبيقات بسيطة تسمح لأعضاء هيئة

الرقابة الشرعية بممارسة مسؤولياتهم بفاعلية، وأن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية تتكيف مع التكنولوجيا المتغيرة.

❖ الفقرة (2) حصلت على الثاني عشر ترتيباً بمتوسط بلغ (3.92) وانحراف معياري (0.876) بنسبة (78.4%) ومستوى تطبيق مرتفع، وهذا ما يدل على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية توفر مصممي برامج قادرين على تصميم نظام الرقابة الشرعية.

❖ وحصلت الفقرة رقم (14) على الترتيب الثالث عشر بمتوسط (3.73) وانحراف معياري (0.802) وبنسبة (74.6%) ومستوى تطبيق مرتفع، وهذا يدل على أن البرمجيات المتوفرة تغطي كافة أعمال الرقابة الشرعية.

❖ ونجد أن متوسط المحور يساوي (4.14) بانحراف معياري (0.563) ومستوى تطبيق مرتفع، وهذا يدل على أن هناك دور للتكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية بشكل مرتفع.

#### • المحور الثالث: تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية

الجدول التالي يبين الوسط الحسابي ومستوى التطبيق والانحراف المعياري والوزن النسبي لآراء الباحثين حول العبارات المخصصة لمحور تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية.

الجدول (3-15): يوضح الاحصاءات الوصفية لفقرات محور تحديات تطبيق

#### التكنولوجيا المالية

ترتيب	وزن نسبي	انحراف معياري	مستوى تطبيق	وسط حسابي	فقرات	
4	67	0.960	متوسط	3.35	ثمة ضعف في الكوادر البشرية العاملة في تطبيقات التكنولوجيا المالية في الرقابة الشرعية.	1

ترتيب	وزن نسبي	انحراف معياري	مستوى تطبيق	وسط حسابي	فقرات
3	67.4	1.002	متوسط	3.37	هناك صعوبات متعلقة بضعف استجابة البنوك للتطورات بهذا المجال.
2	68	0.991	مرتفع	3.40	عدم وجود عملية رقابة شرعية شاملة معتمدة على التكنولوجيا.
1	71.2	0.929	مرتفع	3.56	عدم وجود شركات منتجة لأنظمة رقابية للتدقيق الشرعي المتعلق بالتكنولوجيا.
6	63	1.092	متوسط	3.15	عدم تقبل الإدارات المصرفية وجود عمليات رقابية تكنولوجية بعيداً عن الأسلوب الكلاسيكي بالرقابة.
10	60.4	1.041	متوسط	3.02	عدم ملاءمة طبيعة الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المالية.
7	61.6	1.050	متوسط	3.08	عدم قناعة العاملين بلجان الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بجدوى الرقابة الشرعية من خلال التكنولوجيا المالية.

ترتيب	وزن نسبي	انحراف معياري	مستوى تطبيق	وسط حسابي	فقرات
9	61.2	1.051	متوسط	3.06	صعوبة البرامج التكنولوجية وتعقيدها لتحقيق معايير الرقابة الشرعية.
5	65.6	1.002	متوسط	3.28	هناك صعوبات متعلقة بكلفة التطبيقات التكنولوجية في مجال الرقابة الشرعية وغيرها.
11	59	1.080	متوسط	2.95	صعوبة تحليل المخاطر من خلال التكنولوجيا المالية.
8	61.4	1.017	متوسط	3.07	عدم قدرة التكنولوجيا المالية عن الكشف عن المكاسب غير المشروعة.
12	57.8	1.083	متوسط	2.89	عدم القناعة بجودة الالتزام الشرعي باستخراج التقارير لهيئة الفتوى والرقابة باستخدام التكنولوجيا المالية.
13	57.2	1.065	متوسط	2.86	عدم القناعة بجودة فحص العينات وكفاءة وسرعة إنجازها في التدقيق الشرعي.
		0.377	متوسط	3.16	تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

## بالنظر إلى الجدول السابق يتضح ما يلي:

- ❖ الفقرة (4) حصلت على الأول ترتيباً بمتوسط (3.56) وانحراف معياري (0.929) وبنسبة (71.2 %) وكان مستوى التطبيق مرتفعاً، وهذا ما يدل على عدم وجود شركات منتجة لأنظمة رقابية للتدقيق الشرعي المتعلق بالتكنولوجيا.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (3) على الترتيب الثاني بمتوسط (3.40) وانحراف معياري (0.991) وبنسبة (68 %) ومستوى تطبيق مرتفع، وهذا يدل على عدم وجود عملية رقابة شرعية شاملة معتمدة على التكنولوجيا.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (2) على الترتيب الثالث بمتوسط (3.37) وانحراف معياري (1.002) وبنسبة (67.4 %) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على أن هناك صعوبات متعلقة بضعف استجابة البنوك للتطورات بهذا المجال بشكل متوسط.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (1) على الترتيب الرابع بمتوسط (3.35) وانحراف معياري (0.960) وبنسبة (67 %) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على أن هناك ضعف في الكوادر البشرية العاملة في تطبيقات التكنولوجيا المالية في الرقابة الشرعية بشكل متوسط.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (9) على الترتيب الخامس بمتوسط (3.28) وبنسبة (65.6 %) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على أن هناك صعوبات متعلقة بكلفة التطبيقات التكنولوجية في مجال الرقابة الشرعية وغيرها.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (5) على الترتيب السادس بمتوسط (3.15) وانحراف معياري (1.092) وبنسبة (63 %) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على عدم تقبل الإدارات المصرفية وجود عمليات رقابية تكنولوجية بعيداً عن الأسلوب الكلاسيكي بالرقابة بشكل متوسط.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (7) على الترتيب السابع بمتوسط (3.08) وانحراف معياري (1.050) وبنسبة (61.6 %) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على عدم قناعة العاملين بلجان الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بجدوى الرقابة الشرعية من خلال التكنولوجيا المالية.

- ❖ الفقرة (11) حصلت على الثامن ترتيباً بمتوسط (3.07) وانحراف معياري (1.017) ونسبة (61.4%) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على عدم قدرة التكنولوجيا المالية عن الكشف عن المكاسب غير المشروعة بشكل متوسط.
- ❖ وحصلت الفقرة (8) على الترتيب التاسع بمتوسط (3.06) وانحراف معياري (1.051) ونسبة (61.2%) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على صعوبة البرامج التكنولوجية وتعقيدها لتحقيق معايير الرقابة الشرعية.
- ❖ وحصلت الفقرة (6) على الترتيب العاشر بمتوسط (3.02) وانحراف معياري (1.041) ونسبة (60.4%) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على عدم ملاءمة طبيعة الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المالية بشكل متوسط.
- ❖ الفقرة (10) حصلت على الترتيب (11) بمتوسط حسابي (2.95) وانحراف معياري (1.080) ونسبة (59%) وبمستوى تطبيق متوسط، وهذا ما يدل على صعوبة تحليل المخاطر من خلال التكنولوجيا المالية بشكل متوسط.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (12) على الترتيب الثاني عشر بمتوسط (2.89) وانحراف معياري (1.083) ونسبة (57.8%) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على عدم القناعة بجودة الالتزام الشرعي باستخراج التقارير لهيئة الفتوى والرقابة باستخدام التكنولوجيا المالية بشكل متوسط.
- ❖ وحصلت الفقرة رقم (13) على الترتيب الثالث عشر بمتوسط (2.86) وانحراف معياري (1.065) ونسبة (57.2%) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على عدم القناعة بجودة فحص العينات وكفاءة وسرعة إنجازها في التدقيق الشرعي بشكل متوسط.
- ❖ ونجد أن متوسط المحور يساوي (3.16) بانحراف معياري (0.806) ومستوى تطبيق متوسط، وهذا يدل على أن هناك تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية بشكل متوسط.

### 6.3 اختبار الفرضيات

لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة استخدم البرنامج SPSS الإحصائي لإجراء تحليلات ملائمة لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاختبار تي (T).

❖ فرضية أولى:

((يتم توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل فعال)).

الجدول (3-16): يبين اختبار تي للفرضية الاولى

متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة t	درجة حرية df	مستوى دلالة Sig.
4.30	0.502	29.695	130	0.000

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

- من قيمة الوسط الحسابي نجد أن متوسط اجابات فقرات توظيف التكنولوجيا المالية (4.30) ووفق مقياس ليكارت الخماسي هذه القيمة تعني موافق بشدة، وعليه نجد أن هناك دور ايجابي لتوظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- قيمة تي تساوي (29.695) عند مستوى دلالة (Sig=0.000) أقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وتعني انه يتم توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل فعال.
- قبول الفرضية الاولى التي تنص على: (يتم توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل فعال).

❖ الفرضية الثانية:

((تزيد التكنولوجيا المالية من كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية)).

الجدول (3-17): يبين اختبار تي للفرضية الثانية

متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة t	درجة حرية df	مستوى دلالة Sig.
4.14	0.563	23.116	130	0.000

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

- بالنظر إلى الجدول السابق يستنتج ما يأتي:
- من قيمة الوسط الحسابي نجد أن متوسط اجابات فقرات التكنولوجيا المالية (4.14) ووفق مقياس ليكارت الخماسي هذه القيمة تعني موافق، وعليه نجد أن هناك دورا ايجابيا للتكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- قيمة تي تساوي (23.116) عند مستوى دلالة (Sig=0.000) أقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وتعني ان التكنولوجيا المالية تزيد من كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- قبول الفرضية الثانية التي تنص على: (تزيد التكنولوجيا المالية من كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية).

#### ❖ الفرضية الثالثة:

((ثمة تحديات تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية)).

#### الجدول (3-18): يبين اختبار تي للفرضية الثالثة

متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة t	درجة حرية df	مستوى دلالة Sig.
3.16	0.806	2.250	130	0.026

المصدر: المخرجات لتحليل برنامج SPSS الإحصائي

- بالنظر إلى الجدول السابق يستنتج ما يأتي:
- من قيمة الوسط الحسابي نجد أن متوسط اجابات فقرات تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية (3.16) ووفق مقياس ليكارت الخماسي هذه القيمة تعني محايد، وعليه نجد أن هناك ثمة تحديات تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل متوسط.

- قيمة تي تساوي (2.250) عند مستوى دلالة (Sig=0.026) أقل من قيمة مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وتعني ان هناك ثمة تحديات تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- من هذه التحديات ما تم الإشارة إليه في جدول رقم (16) وهي: (صعوبات متعلقة بضعف استجابة البنوك للتطورات بهذا المجال - ضعف في الكوادر البشرية العاملة في تطبيقات التكنولوجيا المالية في الرقابة الشرعية - صعوبات متعلقة بكلفة التطبيقات التكنولوجية في مجال الرقابة الشرعية وغيرها - عدم تقبل الإدارات المصرفية وجود عمليات رقابية تكنولوجية بعيداً عن الأسلوب الكلاسيكي بالرقابة - عدم قناعة العاملين بلجان الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بجدوى الرقابة الشرعية من خلال التكنولوجيا المالية - عدم قدرة التكنولوجيا المالية عن الكشف عن المكاسب غير المشروعة - صعوبة البرامج التكنولوجية وتعقيدها لتحقيق معايير الرقابة الشرعية - عدم ملاءمة طبيعة الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المالية - صعوبة تحليل المخاطر من خلال التكنولوجيا المالية - عدم القناعة بجودة الالتزام الشرعي باستخراج التقارير لهيئة الفتوى والرقابة باستخدام التكنولوجيا المالية - عدم القناعة بجودة فحص العينات وكفاءة وسرعة إنجازها في التدقيق الشرعي).
- قبول الفرضية الثالثة التي تنص على: (ثمة تحديات تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية).

### مناقشة النتائج:

بعد أن قامت الدراسة بتحليل الاستبانات تبين لنا أن البنوك الإسلامية تقوم بتوظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، كما ظهر لنا دور إيجابي للتكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية، وقد توضح لنا عدد من المحاور الثالث: تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية.

فمن حيث تحسين كفاءة الرقابة الشرعية: تم توظيف التكنولوجيا المالية بنجاح لتعزيز كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية. وقد تم تطوير نظم رقابة أكثر فعالية تعتمد على التكنولوجيا للتحقق من الامتثال للأصول والقواعد الشرعية. وفيما يتعلق بتحسين الأمان والحماية: تم توظيف تقنيات الأمان والحماية الحديثة للحفاظ على سلامة المعلومات

والبيانات المالية والشرعية. وبما يتعلق بتوفير خدمات مصرفية مبتكرة: تم تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومرنة للعملاء تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. أما فيما يتعلق بتعزيز التشريعات واللوائح: فقد تم التعاون مع الهيئات الرقابية والجهات المختصة في تحديث وتعزيز التشريعات واللوائح لضمان الامتثال الشرعي.

وفيما يتعلق بتحسين الشفافية والتقارير: تم تحسين مستوى الشفافية وتقديم تقارير دورية أكثر دقة ووضوح حول الأداء والامتثال الشرعي. أما ما يتعلق بتعزيز التوعية والثقافة الشرعية: تم تعزيز الوعي بالقواعد والأصول الشرعية بين موظفي المصارف والعملاء، وتحفيز المزيد من الالتزام بالمعايير الشرعية.

وقد ثبت لدينا أن (ثمة تحديات تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية).

أما ما تعلق بالتحديات والصعوبات فقد تلخصت فيما يأتي: (صعوبات متعلقة بضعف استجابة البنوك للتطورات بهذا المجال - ضعف في الكوادر البشرية العاملة في تطبيقات التكنولوجيا المالية في الرقابة الشرعية - صعوبات متعلقة بكلفة التطبيقات التكنولوجية في مجال الرقابة الشرعية وغيرها - عدم تقبل الإدارات المصرفية وجود عمليات رقابية تكنولوجية بعيداً عن الأسلوب الكلاسيكي بالرقابة - عدم قناعة العاملين بلجان الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بجدوى الرقابة الشرعية من خلال التكنولوجيا المالية - عدم قدرة التكنولوجيا المالية عن الكشف عن المكاسب غير المشروعة - صعوبة البرامج التكنولوجية وتعقيدها لتحقيق معايير الرقابة الشرعية - عدم ملاءمة طبيعة الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المالية - صعوبة تحليل المخاطر من خلال التكنولوجيا المالية - عدم القناعة بجودة الالتزام الشرعي باستخراج التقارير لهيئة الفتوى والرقابة باستخدام التكنولوجيا المالية - عدم القناعة بجودة فحص العينات وكفاءة وسرعة إنجازها في التدقيق الشرعي).

وقد طبقت بعض نتائج هذه الدراسة نتائج دراسات سابقة فقد أشارت دراسة سارة دريدي وهدي محمد (2022) إلى أنّ التكنولوجيا المالية أدت إلى تحسين الرقابة الشرعية للصيرفة الإسلامية بتقنياتها ووسائلها لتحقيق الجودة والشفافية المطلوبة، كما تساعد القائمين عليها بالمراقبة الدورية بطريقة سهلة ويسيرة.

كما أشارت الدراسة إلى أن التكنولوجيا حققت خفضاً في التكاليف والسرعة والجودة في الخدمة المقدمة، ورفع القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية داخل النظام المالي العام، وأدت التكنولوجيا المالية إلى رفع كفاءة التشغيل وتقديم منتجات متنوعة ومتعددة.

كما أشارت الدراسة نفسها دراسة سارة دريدي وهدي محمد (2022) إلى أن تفعيل التكنولوجيا المالية يقف أمامه عراقيل عديدة متعلقة بالتقنية والمعرفة والبنية التحتية واللوائح التنظيمية.<sup>(85)</sup>

وفيما يتعلق بالقوى العاملة التي أكدت دراستنا عليه أكدت كذلك دراسة ابتسام علي حسين وآخرون (2020) على أهمية وجود قوى بشرية مدربة وذات مهارات عالية للقدرة على استخدام التكنولوجيا وتدريب غيرها. كما بينت أن تبني التكنولوجيا المالية يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتدعيم الثقة بالنظام المالي من خلال تأمين سلامة البيانات والخدمات المالية. وبينت الدراسة إلى أن تطوير البنية التحتية القوية للخدمات المالية والبيانات يساهم في تدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها في تحقيق المرونة والقدرة على مجابهة الهجمات الالكترونية.<sup>(86)</sup>

وفيما يتعلق بتحسين أداء البنك وعملياته أوضحت دراسة ريان بوسباطة (2020)، وجود ارتباط إيجابي بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي للوكالات البنكية.

وأكدت الدراسة أن التكنولوجيا المالية ووسائلها هي الأداة الأنسب لتقديم الخدمات المصرفية المتطورة. كما أشارت إلى أن التكنولوجيا المالية تساهم بتحقيق الاستقرار المالي عبر الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، وأن استخدام وسائلها سيحسن الأداء المالي للبنوك.

---

<sup>(85)</sup> سارة دريدي وهدي محمد، التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تحسين نشاط المصارف الإسلامية -2022، ص 423-442، المجلد 36، العدد 2. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - الجزائر.

DOI: 10.37138/1425-036-002-023

<sup>(86)</sup> ابتسام علي حسين وآخرون، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 124، حزيران.

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.124.4.2020>

كذلك بينت الدراسة أن التكنولوجيا المالية تخفّض من التكاليف التي يتحمّلها العملاء جراء صرف للعملة الصعبة والتحويلات المالية.<sup>(87)</sup>



---

<sup>(87)</sup> ريان بوسباطة، دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية: دراسة عينة من الوكالات البنكية: أم البواقي، (رسالة ماجستير، جامعة العربي بت مهدي- أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2021).

## الخاتمة

تناولت الدراسة عددا من الموضوعات حيث ابتدأت بتقديم مدخل إلى التكنولوجيا المالية والرقابة الشرعية ثم تناولت الدراسة التكنولوجيا المالية واقع الرقابة الشرعية بأقسام الرقابة الشرعية. ثم قام الباحث بدراسة ميدانية لبيان رؤية مدى توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية وكفاءة الرقابة الشرعية فيها والتحديات التي تواجهها.

## النتائج:

وفيما يلي عدد من النتائج والتوصيات:

- هناك دور إيجابي لتوظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- هناك دور إيجابي للتكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- إن التكنولوجيا المالية تزيد من كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- ثمة تحديات تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل متوسط، حيث تبرز إشكالات يمكن التغلب عليها بالاستعداد ومعالجة أسبابها.
- إن أبرز التحديات التي تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية تتمثل في: (صعوبات متعلقة بضعف استجابة البنوك للتطورات بهذا المجال - ضعف في الكوادر البشرية العاملة في تطبيقات التكنولوجيا المالية في الرقابة الشرعية - صعوبات متعلقة بكلفة التطبيقات التكنولوجية في مجال الرقابة الشرعية وغيرها - عدم تقبل الإدارات المصرفية وجود عمليات رقابية تكنولوجية بعيداً عن الأسلوب الكلاسيكي بالرقابة - عدم قناعة العاملين بلجان الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بجدوى الرقابة الشرعية من خلال التكنولوجيا المالية - عدم قدرة التكنولوجيا المالية عن الكشف عن المكاسب غير المشروعة - صعوبة البرامج التكنولوجية وتعقيدها لتحقيق معايير الرقابة الشرعية - عدم ملاءمة طبيعة الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المالية - صعوبة تحليل المخاطر من خلال التكنولوجيا المالية - عدم القناعة بجودة الالتزام الشرعي باستخراج التقارير

- لهيئة الفتوى والرقابة باستخدام التكنولوجيا المالية - عدم القناعة بجودة فحص العينات وكفاءة وسرعة إنجازها في التدقيق الشرعي).
- تحسين كفاءة الرقابة الشرعية: تم توظيف التكنولوجيا المالية بنجاح لتعزيز كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- تم تطوير نظم رقابة أكثر فعالية تعتمد على التكنولوجيا للتحقق من الامتثال للأصول والقواعد الشرعية.
- تحسين الأمان والحماية: تم توظيف تقنيات الأمان والحماية الحديثة للحفاظ على سلامة المعلومات والبيانات المالية والشرعية.
- توفير خدمات مصرفية مبتكرة: تم تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومرنة للعملاء تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.
- تعزيز التشريعات واللوائح: تم التعاون مع الهيئات الرقابية والجهات المختصة في تحديث وتعزيز التشريعات واللوائح لضمان الامتثال الشرعي.
- تحسين الشفافية والتقارير: تم تحسين مستوى الشفافية وتقديم تقارير دورية أكثر دقة ووضوح حول الأداء والامتثال الشرعي.
- تعزيز التوعية والثقافة الشرعية: تم تعزيز الوعي بالقواعد والأصول الشرعية بين موظفي المصارف والعملاء، وتحفيز المزيد من الالتزام بالمعايير الشرعية.

## التوصيات:

- 1- تطوير سياسات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات: يجب على المصارف الإسلامية وضع سياسات وإجراءات دقيقة لضمان أمان وسلامة تكنولوجيا المعلومات والبيانات المالية، والالتزام بالمعايير واللوائح الشرعية.
- 2- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات: ينبغي للمصارف الإسلامية الفلسطينية الاستثمار في أحدث التقنيات المالية والأمنية مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين لتحسين كفاءة الرقابة الشرعية والخدمات المصرفية.
- 3- تطوير أنظمة مراقبة داخلية: يجب على المصارف الإسلامية تطوير أنظمة مراقبة داخلية قوية تعتمد على التكنولوجيا لمراقبة العمليات والتحقق من التمويل الشرعي.
- 4- تعزيز التعاون مع الهيئات الرقابية: ينبغي للمصارف الإسلامية الفلسطينية تعزيز التعاون مع الهيئات الرقابية المعنية لضمان الامتثال للمعايير واللوائح الشرعية.
- 5- توجيه الاستثمارات الشرعية: يجب على المصارف الإسلامية تحسين توجيه الاستثمارات الشرعية من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية تتوافق مع الأصول والقيم الإسلامية.
- 6- تقديم التقارير والشفافية: ينبغي على المصارف الإسلامية تقديم تقارير دورية وشفافة حول أداء الرقابة الشرعية واستخدام التكنولوجيا المالية.
- 7- التعلم من التجارب العالمية: يجب على الباحثين والممارسين في المصارف الإسلامية الفلسطينية دراسة وتقييم تجارب البنوك الإسلامية العالمية في توظيف التكنولوجيا المالية في الرقابة الشرعية واستفادة من الأفكار والتقنيات الناجحة.

8- تحفيز الابتكار والبحث والتطوير: ينبغي تشجيع المصارف الإسلامية على الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة تسهم في تعزيز كفاءة الرقابة الشرعية.

انتهى بحمد الله... والله ولي التوفيق...



## المصادر والمراجع

الأسرج، حسين، "دراسات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي"، (السعودية: دراسات التمويل الإسلامية، 2017).

الأسرج، حسين، "دور التكنولوجيا في تطوير المصرفية الإسلامية"، (لبنان، دراسة منشورة بالمشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، 8 ديسمبر، 2014).

الأسرج، حسين، "مقالات في التمويل الإسلامي"، (عمان: دار المعرفة، 2017)، ص 202. اسكافي، معتصم "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح". (مؤتمر الصيرفة الإسلامية في فلسطين). كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح. نابلس. (2018).

الإمام محمود، محمد، "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية". انظر: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع <http://www.pdic.ps>. البجباح، عبد الرحمن وآخرون، "الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي". "مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال". 8 (1). 2021.

بريش، رابع. "مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية". الملتقى الوطني حول: "التكنولوجيا المالية والشمول المالي بين الفرص والإمكانيات في ظل الوضع الاقتصادي. دراسة حالة ماليزيا"، 2021.

البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي 2017 م. البنك الإسلامي العربي، تقارير السنوية لعام 2017، أخذ بتاريخ 2022/12/25  
البنك الإسلامي الفلسطيني، <https://islamicbank.ps>، أخذ بتاريخ 2022/12/25

البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية للأعوام 2006-2008، أخذ بتاريخ 2022/12/25

البنك العربي الإسلامي، <http://www.aibnk.com>، أخذ بتاريخ 2022/12/25

البنك العربي الإسلامي، التقارير السنوية للأعوام من 2006 - 2008.

بھجت، محمد، "نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية"، *مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي*، م3، ع2، (1994).

بوخاري، فاطنة. "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية عرض لتجارب دول رائدة"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، جامعة الجيلالي ليايس، الجزائر، المجلد 8، العدد 8، 2022.

التقرير السنوي، بنك القاهرة عمان، التقرير السنوي 2017م،

تقرير سلطة النقد لعام 2017م، أخذ بتاريخ 2022/12/25.

التميمي، يونس، "الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي (كفاءة استخدام الموارد بين المنهج والممارسة)"، (مصر: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021)، ص 299.  
حسن، صافي، "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في الضفة الغربية بين النظرية والتطبيق"، فلسطين، جامعة القدس أبو ديس، كلية الشريعة، قسم الدراسات الإسلامية، 2011.

حسين، ابتسام علي وآخرون، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 124، حزيران. 2020.

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.124.4>

حماد، حمزة "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"، (عمان: دار الكتب العلمية، 2014).  
حمدي، زينب وأبو قاسم، الزهراء. "مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية"، *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، ع1، (2018).

حيمر، ليندة، وشارف، نور الدين، "دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية - التجربة الماليزية أمودجاً"، *مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2022.

دريدي، سارة، وهدي محمد، التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تحسين نشاط المصارف الإسلامية، ص 423-442، المجلد 36، العدد 2. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - الجزائر، 2022.

DOI: 10.37138/1425-036-002-023

رابعة، عدنان، "استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: دراسة تقديرية وتأصيلية": عرض أطروحة. الأردن، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، الأردن، 2013).

رضوان، سمير "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية"، (مصر، دار النشر للجامعات، 2005).

الريماوي، صلاح الدين والطالب، غسان "حسابات الاستثمار المطلقة في المصارف الإسلامية"، ط 1، (عمان: دار اليازوري، 2022).

الزهراء، فاطمة. "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية". "مجلة العلوم الإسلامية والحضارة". 6 (2): 2021.

زيد، أيمن وبودراع، أمينة، "التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكاري تجربة المصارف الثالثة". "مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية": 7(3): 2013: 146.

بوسباطة، ريان، "دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية: دراسة عينة من الوكالات البنكية: أم البواقي"، (رسالة ماستر، جامعة العربي بت مهدي - أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2021).

سحنون، محمود، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ط 1 (الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003).

سلطة النقد الفلسطينية، المرساة المصرفية: نشرة متخصصة صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، (رام الله، العدد (18)، 2018م).

سنسوني، نسبية، "مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بنك البركة"، (الجزائر)، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016).

شاهين، محمد، "دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، (العراق: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017).

شحاته، حسين، المصارف الإسلامية، ط 1 (القاهرة: دارا لنشر للجامعات، 2009)، 21. الشنطي، أيمن وآخرون، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن"، جامعات دول مجلس التعاون، أقسام المحاسبة، اللجنة الدائمة، "المجلة العربية للمحاسبة"، الأردن، المجلد 18، العدد 1، 2015.

شويده، أحمد. "دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة". "مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية"، مج. 11، ع. 2، (2003)، 1-41. عبد الخالق، إيهاب. "الهندسة المالية المعاصرة: رؤية شرعية اقتصادية مقارن"، (مصر: المركز العربي، 2021).

عبد الرحيم، وهيب، وأبو قاسم، الزهراء. "التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"، "مجلة دراسات اقتصادية"، ع. 38، (2019). عبد الرضا، مصطفى وآخرون، "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، "مجلة جامعة جيهان"، جامعة جيهان، العراق، المجلد 2، العدد 7، 2020.

عليوي، عبد الكريم وتوفيق، محمد، "التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي"، "مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة"، م 6، ع 1، (2022)، 92. العناتي، رضوان، "أثر التكنولوجيا الالكترونية على فاعلية موازنات المصارف الإسلامية الأردنية"، الجامعة الأردنية، "مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، الأردن، 2013، المجلد 2، العدد 1.

الفاعوري، محمد، "الإدارة بالرقابة"، (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008). الفضلي، ناصر، "المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية"، لندن: حول موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي: أبحاث محكمة، (دبي: جامعة زايد، 2013).

كروش، نور الدين وآخرون، "مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية"، جامعة الجزائر، "مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة"، الجزائر، المجلد 4، العدد 4، 2020.

الكسواني، محمد "توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي" (مؤتمر شورى السابع للتدقيق الشرعي، عمان، 2018).

الكفراوي، عوف، "بحوث في الاقتصاد الإسلامي"، ط1، (مصر: مؤسسة الثقافة الإسلامية، 2000).

لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين، "تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية"، م 6، (السعودية: المعهد الدولي للفكر الإسلامي، 1996).

ابن عمارة، نوال، والعربي، عطية، "آليات ومتطلبات حوكمة هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية"، "مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية"، ع.2، (2015).

ابن فارس، أبو الحسين، "معجم مقاييس اللغة"، (عمان: دار الفكر العربي، 1999)، مادة: رقب.

أبو غدة، عبد الستار، "الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية". "مجلة حولية البركة"، ع1، (1999).

أبو معمر، فارس. "أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي"، "مجلة الجامعة الإسلامية"، مج.3، ع.1، (1995)، ص. 64-7.

ابن موسى، عمر، وعلماوي، أحمد. "التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية"، دراسة تجريبية الإمارات المتحدة. "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، م.7، ع2، (2020): 176-197.

محمد، موفق حديد، "المبادئ والنظريات والوظائف"، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001).

محمود، خالد أحمد، تنمية الموارد البشرية عبر تطوير القيادة وتكنولوجيا المعلومات، ط1، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2019).

المشهرابي، أحمد، "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين"، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، غزة، فلسطين).

مصرف الصفا، <http://www.safabank.ps>، أخذ بتاريخ 2022/12/25.  
مصلح، نادية حمدي، تقويم العملية الإدارية في المصارف الإسلامية، (القاهرة: المعهد العالمي  
للفكر الإسلامي، 1996).  
الهواسي، البررنجي، ومحمود حيدر. "تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات المعاصرة: منظور  
إداري، تكنولوجيا"، (عمان، دار الكتاب والوثائق، 2014).

### مراجع أخرى:

دراسة بعنوان: مدى تأثير اختيار العملاء للبنوك خلال نوعية الخدمات المصرفية الإلكترونية  
المقدمة".

R. A. Gbadeyan, O. O. Akinyosoye – Gbonda", (Kuwait Chapter of Arabian Journal  
of Business and Management Review) Vol. 1, No.6; February. (2012).

"قبول الخدمات المصرفية الإلكترونية بين العملاء البالغين: تحقيق تجريبي في الهند"، 2010.  
Neha Dixit, Saroj K. Datta, Deemed University, Rajasthan, India. (2010).  
"تبني البنوك التجارية في باكستان الخدمات المصرفية الإلكترونية والجهازية الإلكترونية"،  
2011.

Salman Shamim, Kashif Sardar, Information Systems, Master Course  
code: IV9014. (2011).

الإمام محمد محمود، "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية".

<https://islamonline.net>. 2022، تاريخ الدخول 2022/12/26.

موقع سلطة النقد، وموقع جمعية البنوك في فلسطين

<http://www.pma.ps/ar-eg/banksdirectory.aspx> أخذ بتاريخ 2022/12/25

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع <http://www.pdic.ps>.

موقع الهيئة على الشبكة، <http://aaoifi.com/about-aaoifi/>.

هيئة أيوفي، موقع الهيئة على الشبكة، <http://aaoifi.com/about-aaoifi/>.

## ملحق (1)

### الاستبيان

#### توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية

يقوم الباحث طارق السيد أحمد بإجراء دراسة بحثية ضمن رسالته العلمية التي يقوم به  
بعنوان:

#### توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية

حيث تهدف إلى التعرف على دور توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية، وبيان مدى استفادة الرقابة الشرعية من التكنولوجيا المالية، واستجلاء التحديات التي تعيق تطبيق توظيف التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، ومعرفة مدى التزام الأنظمة الرقمية في المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية.

يرجى من حضرتكم التكرم بتعبئة الاستبيان المرفق بدقة وموضوعية للوصول إلى معلومات أفضل لموضوع الدراسة، مؤكداً لحضرتكم أن البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستبقى سرية ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم.

الباحث

طارق السيد أحمد

القسم الأول: البيانات الديموغرافية (Demographic Data): معلومات

عامة عن المشارك في تعبئة الاستبيان.

ضع اشارة (✓) أمام المعلومات المطلوبة:

- | الرمز                    | السؤال                                 |
|--------------------------|----------------------------------------|
| DD                       | الجنس <input type="checkbox"/> ذكر     |
| 1                        | <input type="checkbox"/> أنثى          |
| DD                       | العمر                                  |
| 2                        | <input type="checkbox"/> أقل من 30 سنة |
| <input type="checkbox"/> | 30 سنة – أقل من 40 سنة                 |
| <input type="checkbox"/> | 41 سنة – أقل من 50 سنة                 |
| <input type="checkbox"/> | 51 سنة فأكثر                           |
| DD3                      | عدد سنوات الخبرة                       |
| <input type="checkbox"/> | أقل من 5 سنوات                         |
| <input type="checkbox"/> | 5 سنوات – أقل من 10 سنوات              |
| <input type="checkbox"/> | 11 سنوات – أقل من 15 سنة               |
| <input type="checkbox"/> | 16 سنة فأكثر                           |
| DD4                      | المؤهل العلمي                          |
| <input type="checkbox"/> | دبلوم                                  |
| <input type="checkbox"/> | بكالوريوس                              |
| <input type="checkbox"/> | ماجستير                                |
| <input type="checkbox"/> | دكتوراه                                |

DD5 التخصص العلمي:

- مجالات الشريعة والقانون (فقه وتشريع، قانون وتحكيم، فقه المعاملات المالية الإسلامية.. الخ)
- مجالات الاقتصاد الإسلامي (مصارف، تمويل، تأمين.. الخ)
- مجالات المالية والإدارة (محاسبة، إدارة، تسويق.. الخ)
- مجالات التقنية (برمجيات، أنظمة، شبكات.. الخ)
- غير ذلك.....

DD6 طبيعة العمل:

- عضو هيئات الرقابة الشرعية: (العليا/الداخلية بالمؤسسة)
- الإدارة التنفيذية: (التحول الرقمي، الأنظمة والشبكات، القنوات الإلكترونية)
- الإدارة الشرعية: (الالتزام الشرعي، الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي)
- الأكاديميين / الباحثين / المختصين في: (التكنولوجيا المالية، الصيرفة الرقمية، الاقتصاد والتمويل الإسلامي)
- غير ذلك.....

7 مكان العمل:

- DD  البنك الإسلامي العربي
- البنك الإسلامي الفلسطيني
- مصرف الصفا
- غير ذلك.....

القسم الثاني:

فقرات الاستبانة أرجو منكم التكرم بوضع أشاره (x) عند الاختيار المناسب:

الرقم	نص الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
المحور الأول: توظيف التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية						
1.	يوظف المصرف التكنولوجيا المالية لخدمة العملاء.					
2.	يستخدم المصرف تقنية حفظ المعلومات وتخزينها عبر سيرفرات خاصة على نطاق واسع.					
3.	يوفر المصرف أنظمة أمن تحول دون استخدام قواعد البيانات المالية بشكل غير قانوني.					
4.	يمتلك موظفو المصرف القدرة الكافية في استخدام التكنولوجيا المالية.					
5.	تعتبر التكنولوجيا المالية جزءاً من نظام المعلومات الكلي للمصرف.					
6.	يوفر المصرف منصة للتمويل الجماعي.					

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
					يوظف المصرف التكنولوجيا المالية من أجل رفع كفاءة أعماله.	7.
					يستخدم المصرف تقنيات التكنولوجيا المالية من أجل خفض المخاطر المتعلقة بأمان المعاملات المالية.	8.
					يوفر المصرف منصة لتحويل الأموال والمدفوعات عبر الهاتف المحمول	9
					يتميز نظام المعلومات بسهولة استرجاع المعلومات	11
					العاملون في مجال التكنولوجيا المالية من أصحاب الاختصاص في حقل المعلومات	12
					تُشرك إدارة المصرف الموظفين في مؤتمرات حول أهمية التكنولوجيا المالية.	13

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
					يمتلك المصرف خطة استراتيجية تكنولوجية واضحة.	9.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
المحور الثاني: دور التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الرقابة الشرعية						
					تسهل التكنولوجيا المالية من عملية إشراف الرقابة الشرعية على فروع المصرف.	1.
					يوفر المصرف مصممي برامج قادرين على تصميم نظام الرقابة الشرعية.	2.
					تسهل التكنولوجيا المالية من عملية التواصل ما بين المصرف والرقابة الشرعية	3.
					تواكب الرقابة الشرعية التطورات التكنولوجية الحديثة.	4.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
					تعمل التكنولوجيا المالية على توثيق الإجراءات التي اتبعتها هيئة الرقابة الشرعية في عملها.	.5
					تنظم التكنولوجيا المالية العلاقة ما بين الرقابة الشرعية والدوائر داخل المصرف	.6
					يوظف المصرف تطبيقات بسيطة تسمح لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية بممارسة مسؤولياتهم بفاعلية.	.7
					تدعم التكنولوجيا المالية عملية المراقبة الدورية بطريقة سهلة.	.8
					تساعد التكنولوجيا المالية بتقنياتها لتحقيق الجودة في العمل المصرفي.	.9
					يتكيف أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مع التكنولوجيا المتغيرة.	10

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
					تقدم التكنولوجيا المالية الدعامة الكافية للرقابة الشرعية في مجال تكنولوجيا المعلومات.	11
					يعمل نظام المعلومات المستخدم على تخفيض نسبة المكاسب غير الشرعية.	12
					توفر الإدارة البرامج بكمية كافية لتسهيل العمل على موظفين الرقابة الشرعية.	13
					البرمجيات المتوفرة تغطي كافة أعمال الرقابة الشرعية.	14
					يوظف المصرف تطبيقات من منتجات التكنولوجيا المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.	15

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
المحور الثالث: تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية لإجراءات الرقابة الشرعية						
					هناك ضعف في الكوادر البشرية العاملة في تطبيقات التكنولوجيا المالية في الرقابة الشرعية.	1.
					هناك صعوبات متعلقة بضعف استجابة البنوك للتطورات بهذا المجال.	2.
					عدم وجود عملية رقابة شرعية شاملة معتمدة على التكنولوجيا.	3.
					عدم وجود شركات منتجة لأنظمة رقابية للتدقيق الشرعي المتعلق بالتكنولوجيا	4.
					عدم تقبل الإدارات المصرفية وجود عمليات رقابية تكنولوجية بعيداً عن الأسلوب الكلاسيكي بالرقابة.	5.
					عدم ملاءمة طبيعة الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المالية.	6.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
					عدم قناعة العاملين بلجان الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بجدوى الرقابة الشرعية من خلال التكنولوجيا المالية.	7.
					صعوبة البرامج التكنولوجية وتعقيدها لتحقيق معايير الرقابة الشرعية.	8.
					هناك صعوبات متعلقة بكلفة التطبيقات التكنولوجية في مجال الرقابة الشرعية وغيرها.	9.
					صعوبة تحليل المخاطر من خلال التكنولوجيا المالية.	10
					عدم قدرة التكنولوجيا المالية عن الكشف عن المكاسب غير المشروعة.	11
					عدم القناعة بجودة الالتزام الشرعي باستخراج التقارير لهيئة الفتوى والرقابة باستخدام التكنولوجيا المالية.	12

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
					عدم القناعة بجودة فحص العينات وكفاءة وسرعة إنجازها في التدقيق الشرعي.	13

انتهى ... والله الموفق...



ملحق (2)  
أسماء المحكمين للاستبيان

م	الاسم	الصفة	العمل
1	أ.د. عروة عكرمة صبري	عميد كلية أصول الفقه	جامعة القدس
2	د. علي السرطاوي	عميد كلية القانون	جامعة النجاح الوطنية
3	د. أيمن مصطفى الدباغ	رئيس قسم المصارف الإسلامية	جامعة النجاح الوطنية
4	د. أنس زاهر المصري	عضو ومقرر هيئة الرقابة الشرعية	البنك الإسلامي العربي
5	أ. معاوية فهد القواسمي	مدير التحول الرقمي	البنك الإسلامي العربي

## السيرة الذاتية

### المعلومات الشخصية:

الاسم: طارق إسماعيل يوسف السيد أحمد

### المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس بنوك وتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - جمهورية السودان

### الزمالات المهنية:

- حاصل على الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية الصادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI - دولة البحرين
- حاصل على عدد من الزمالات المهنية المتخصصة في المالية الإسلامية:

CIB, CIFE, CSAA, CIAE

### الخبرات العملية:

- مسئول وحدة الرقابة الشرعية-البنك الإسلامي العربي من عام 2022-حتى الآن.
- المراقب الشرعي المقيم - البنك الإسلامي العربي من عام 2016م - 2021م.
- رئيس قسم تطوير المنتجات والخدمات - البنك الإسلامي العربي مايو 2016م.
- عضو الجمعية الأردنية للمالية الإسلامية - المملكة الأردنية الهاشمية.
- عضو الجمعية الفلسطينية للمالية الإسلامية - دولة فلسطين.
- عضوية الزمالة المهنية للرقابة الشرعية - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.
- محكم وخبير معتمد لدى المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم بدولة الإمارات.
- مدرب معتمد لدى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.
- مدرب معتمد لدى المعهد المصري الفلسطيني التابع لسلطة النقد الفلسطينية.